جامعة ال البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن

٢٠١١ - ٢٠١٤

The Impact of Constitutional Amendments on the Political Development in Jordan (2011 – 2014)

اعداد الطالب

محمد ضيف الله عواد الفهيد

١٢٢٠٦٠٠٣٠

إشراف الدكتور

هاني عبد الكريم أخورشيده

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في

جامعة ال البيت

٢٠١٥/٢٠١٦م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

((شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ
إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ
قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))

صدق الله العظيم

سورة آل عمران : الآية ١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب **محمد ضيف الله عواد الفهيد** ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ : / / ٢٠١٦ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب : محمد ضيف الله عواد الفهيد **الرقم الجامعي: ١٢٢٠٦٠٠٠٣٠**

التخصص: علوم سياسية **الكلية: معهد بيت الحكمة**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن

٢٠١١ – ٢٠١٤

The Impact of Constitutional Amendments on the Political Development in Jordan (2011 – 2014)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية.

وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء لهذا العدد.

توقيع الطالب :..... التاريخ : / / ٢٠١٦ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2016

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن

2014-2011

The Impact of the Constitutional Amendments on the Political Development in Jordan (2011 – 2014)

وأجيزت بتاريخ : 7 / 1 /2016

إعداد الطالب

محمد ضيف الله عواد الفهيد

إشراف الدكتور

هاني عبد الكريم أخو أرشيده

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
هاني عبد الكريم أخو أرشيده	مشرفاً ورئيساً	
الدكتور أمين علي العزام	عضواً	
الدكتور عبدالسلام سلامه الخوالدة	عضواً	
الدكتور بدر صيتان الماضي	عضواً خارجياً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

إلى بؤرة النور والدي الحبيب الذي عبر بي نحو الأمل وأتسع قلبه ليحمل حلمي فروّضَ الصعاب من أجلي وعلمني معنى أن نعيش من أجل الحق والعلم لنبقى أحياء حتى لو فارقت أرواحنا أجسادنا ، ولطالما تفطر قلبه شوقاً ليراني متقلده شهادة الماجستير ، وها هي قد أينعت لأقدمها الآن بين يديك وقد كان أرضائك جزءاً من سيري في طريق الماجستير حتى ترى ثمرة جهدك وطيب غرسك فقد أرضاني الله فيك يا أبي فهلا رضيت عني ...

والدي العزيز ....

إلى من تتسابق الكلمات لتعبر عن مكنون ذاتها إلى روح القلب ونبض الحنان أمي يا من صنعتِ من الصبر عنواناً إلى أعظم إنسانة في حياتي ...

والدتي الغالية .....

لكي يا والدتي الحبيبة أهدي هذا الجهد المتواضع ....

إلى شريكة حياتي .....

إلى من ساندتني في التقدم العلمي الذي وصلت إليه بتوفيق الله ...

زوجتي الغالي ...

إلى سندي وعوني وعزوتي أهدي هذا الجهد ...

إلى أخواني وأخواتي حفظهم الله .....

الـبـاحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

قال تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

(التوبة:١٠٥)

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ...

لا بد لنا ونحن نخطو خطوتنا الأخيرة في رسالة الماجستير من وقفة فيها نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب جامعة آل البيت مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدو لنا طريق العلم والمعرفة، أساتذتي الأفاضل.

أتقدم بخالص شكري لمشرفي الفاضل الدكتور هاني عبد الكريم أخوإرشيده الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهدٍ أو نصيحة وكان بحق خير عون لي بكل ملاحظة علمية، فله مني كل الشكر وعظيم الامتنان .

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل كل من الدكتور أمين علي العزام والدكتور عبد السلام سلامه الخوالدة والدكتور بدر صيتان الماضي الذين تفضلوا بمناقشة هذه الرسالة .

وكما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة

ولله الفضل من قبل ومن بعد

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الـمـوضـوع	الـصفـحـة
آية قرانيه	ب
تفويض	ج
إقرار والتزام	د
قرار لجنة المناقشة.....	هـ
الإهداء	و
شكر وتقدير	ز
فهرس المحتويات	ح
الملخص باللغة العربية.....	ك
الـفـصل الأول الإطـار الـعـام لـلـدراسة	
مقدمه	١
اولاً أهمية الدراسة	٣
ثانياً أهداف الدراسة	٣
ثالثاً مشكلة الدراسة	٤
رابعاً فرضيات الدراسة	٥
خامساً حدود الدراسة	٥
سادساً التعريفات الاجرائية	٥
سابعاً منهجية الدراسة	٧
الدراسات السابقة	٨
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني ماهية التعديلات والتنمية السياسية في الأردن	
المبحث الأول : ماهية التعديلات الدستورية	١٥
المطلب الأول : الدستور الاردني	١٦
المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للدستور الأردني وأهم التعديلات الدستورية من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٨٩	٢١
المطلب الثالث : التعديلات الدستورية من عام ١٩٨٩ – ٢٠١١	٢٩
المبحث الثاني : التعديلات الدستورية من عام ٢٠١١ الى ٢٠١٤	٣٣
المطلب الأول : التعديلات الدستورية المتعلقة بالبرلمان الأردني ٢٠١١ الى ٢٠١٤....	٣٤
المطلب الثاني : التعديلات الدستورية المتعلقة بالأحزاب الأردنية	٤١
المطلب الثالث : التعديلات الدستورية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني	٤٦
الفصل الثالث أثر التعديلات الدستورية من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ على التنمية السياسية	
المبحث الأول : التنمية السياسية في الاردن	٥١
المطلب الاول : مفهوم التنمية السياسية	٥٢
المطلب الثاني : مؤشرات التنمية السياسية في الاردن	٥٧
المبحث الثاني : أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الاردن	٦٢
المطلب الأول : التعديلات الدستورية المتعلقة بالبرلمان الأردني وأثرها على التنمية السياسية	٦٣
المطلب الثاني : التعديلات الدستورية المتعلقة بالأحزاب الاردنية وأثرها على التنمية السياسية.....	٦٩
المطلب الثالث : التعديلات الدستورية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني الأردني وأثرها على التنمية	٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـمـوضـوع	الـصفـحة
السياسية.....	
الخاتمة	٨٠
النتائج	٨١
التوصيات	٨٢
المراجع	٨٣
الملاحق : الملحق (١)	٨٨
Abstract	٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن

٢٠١١ - ٢٠١٤

إعداد الطالب

محمد ضيف الله عواد الفهيد

إشراف الدكتور

هاني عبد الكريم أخو إرشيده

الملخـــــــــــــــــــص

جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن الفترة الممتدة من العام ٢٠١١ الى ٢٠١٤م ولتسليط الضوء على مدى مساهمة التعديلات الدستورية في رفع مستوى الوعي السياسي والتنمية لسياسية وذلك من خلال التعرف إلى أبرز التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور الاردني من عام ١٩٥٢ إلى ٢٠١١م ، والتعرف أثر التعديلات الدستورية التي استهدفت البرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الأردن الواقعة في الفترة ما بين ٢٠١١م-٢٠١٤م على التنمية السياسية في الأردن .

حيث انبثقت أهمية الدراسة من منطلق أهمية التعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام الممتدة ما بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤ التي كانت مرتكزاً من ركائز الدولة وأداة في تحقيق التنمية السياسية من حيث التعديلات الدستورية التي تخص البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتي كانت بمثابة أسس مثالية في ترسيخ الديمقراطية من حيث مدى نجاح هذه التعديلات الدستورية التي جاءت لدعم وتوجيه السلطة السياسية نحو ترسيخ مبادئ جديدة تدعم مسيرة التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

وجاءت مشكلة هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيسي الآتي والأسئلة المنبثقة عنه :

ما أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤؟

- ما هي أهم التعديلات الدستورية في الأردن في الفترة من عام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤ م ؟
- ما هي أبرز التعديلات الدستورية التي تخدم التنمية السياسية للأحزاب السياسية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤ ؟
- ما هي أبرز التحولات الديمقراطية التي خدمت التنمية السياسية للأحزاب السياسية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤؟

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

– ما هو واقع التعديلات الدستورية التي حققت التنمية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية في الفترة الممتدة من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ م ؟

وانطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها بأنه : للتعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية أثر على التنمية السياسية.

وقد خرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج من أهمها :

مر الدستور الأردني منذ العام ١٩٥٢ بالكثير من التعديلات الدستورية والتي تخدم عملية التنمية السياسية والتحول الديموقراطي ولكن كانت أبرز هذه التعديلات التعديل لسنة ٢٠١١ فقد جاء هذا التعديل كإنجاز هام ونقلة نوعية في ظل الربيع العربي حيث حافظت هذه التعديلات على الأمن القومي الأردني وحققت أعلى معايير الحفاظ على الديمقراطية كما ساهمت التعديلات الدستورية من العام ٢٠١١ الى ٢٠١٤ التفاف أوسع عدد من المواطنين على نطاق الوطن حول برامج محددة، كما وفسحت المجال إلى تكوين تحالفات توحد البرامج بين الأحزاب والقوى الوطنية المستقلة، كما أتاحت التعديلات الدستورية ٢٠١١-٢٠١٤ فرصه للأحزاب بالفوز بمقاعد نيابية مع عدم تمكين أي جهة سياسية بالاستحواذ على عدد كبير من المقاعد ، وأن التعديلات الدستورية من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ التي قام بها النظام السياسي الاردني جاءت بجملة التطورات التي تهدف إلى تحقيق أعلى معايير الديمقراطية والشفافية والنزاهة والعدالة السياسية، مما ساعدت على وجود حياة حزبية في الأردن، جاء نص الدستور الأردني في الفقرة (٢) من المادة (٦٧) على أن تنشأ هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية وتديرها بكافة مراحلها كما تشرف على أي انتخابات أخرى، الاردن وضع نفسه على مسار التنمية السياسية وبذات بعد عام ٢٠١١ من أجل إيجاد برلمان ديموقراطي يتصف بالشفافية والنزاهة، أرتبط مستقبل التنمية السياسية في الأردن بالتعديلات الدستورية التي تحتاج إلى حشد كل القوى ومنظمات المجتمع المدني والبرلمان والأحزاب السياسية للمشاركة في مسيرة التنمية السياسية والاصلاحات وتحويلها إلى برامج عمل على أساس روح التعاون البناء في إرساء قواعد الحياة السياسية .

كما أوصت الدراسة بالحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بفعاليات حكومية ودمج القطاعات الأخرى المهمة في المجتمع بالعملية السياسية من خلال الانفتاح على الشعب فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة وإجراء التعديلات الدستورية وتطويرها بشكل مستمر بحسب توجهات الشارع الأردني وأن تقوم منظمات المجتمع المدني بطرح تصوراتها لنظام انتخابي يلائم المصلحة الوطنية و دعم وتطوير الأحزاب السياسية في الاردن من قبل الحكومة ليتم الدعم البناء لهذه الأحزاب بحسب ما تقدمه من برامج ، أن تقوم وزارة التنمية السياسية ببذل المزيد من الجهود العملية ودراسة الواقع المعاصر لتوجيه فئة الشباب نحو الحياة السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

تعد حاجة المجتمعات الإنسانية وبشكل دائم لتشريع القوانين وإصدار الدساتير وإجراء الإصلاحات التي تتماشى مع تنظيم حياة الشعوب والمجتمعات في شؤونهم المختلفة أمراً بالغ الأهمية ، بما يحدده من مسؤوليات، ويجعل المؤسسات السياسية في الدول خاضعة للقوانين الدستورية ، و هذه القوانين الدستورية جاءت للقضاء على الاستبداد السياسي والاستفراد بالرأي ، و قد أدخل المشرع في المملكة الأردنية الهاشمية العديد من التعديلات الدستورية على أحكام السلطة التنفيذية من أجل تحديد حالات الضرورة الموجبة لإصدار القوانين والتعديلات الدستورية التي سعت من أجل تحقيق التوازن السياسي ولإيجاد رسم جديد للعلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية .

كما يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الحكم في الدولة، وتبين شكل الحكم وتنظم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحدد اختصاصاتها وآليات عملها والقائمين عليها، كما ينظم علاقة الدولة بالأفراد من النواحي السياسية، ويعتبر الدستور القانون الأسمى في الدولة وهو الوثيقة الأساسية التي تبين شكل الحكم وآليات عمله، وهو أعلى مرتبة من كافة القوانين والأنظمة ، كما انه يعد المنظم لنشاط وعمل كافة السلطات ويجب على السلطات ان تلتزم بأحكامه ولا تخالفه ويعتبر التشريع والعرف المصدريّن الرسميين للقواعد الدستورية اما الفقه والقضاء فهما مصدران تفسيريان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبح النظام السياسي في الأردن يحقق نمو وتطور بشكل واضح وفعال وأن يؤدي دوره أيضاً بشكل فعال وذلك من خلال تبنيه العديد من التعديلات الدستورية التي هدفت إلى الإصلاحات السياسية من أجل تحقيق تنمية سياسية واقعية من خلال استحداث العديد من القوانين والتشريعات الديموقراطية التي من شأنها تنظيم الحياة السياسية العامة ومن أبرز هذه الإصلاحات الدستورية ما هو متعلق بالتعديل على القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية الأردنية والإصلاحات المتعلقة بالبرلمان الأردني ومنظمات المجتمع المدني الأردني .

وتعقيباً على ما سبق فقد أتجت المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٤ م الى إجراء تغيرات دستورية تتجه نحو إصلاحات سياسية شاملة أحدثت نقلة نوعية في مسيرة التنمية السياسية وكانت هذه الاصلاحات السياسية متمثلة من خلال سن وإصدار القوانين والتشريعات الديموقراطية والعصرية، قامت بدورها بتنظيم الحياة العامة والسياسية وأخذت تشجع على مبادئ الحوار البناء والاستماع لكافة الآراء المطروحة وذلك من خلال تقديم المصالح الوطنية على المصالح الشخصية .

كما ان التغيير السريع في الشارع الأردني كان بمثابة دليل على مرونة النظام السياسي الأردني مع مطالب الشعب الاردني والقوى السياسية . حيث أحدثت التعديلات الدستورية في ظل الربيع العربي استجابة فورية من الشارع الاردني و كانت أيضاً استجابة عاجلة من جلالة الملك لاحتجاجات الشارع الاردني من خلال التعديلات الدستورية من ٢٠١١-٢٠١٤م، كما أن الحكومات التي تلت التعديلات الدستورية ايضاً استطاعت ان تلبي جزء هام من الاصلاحات بالإضافة الى خطوات اصلاحية بارزة وهذا يدل على مرونة العلاقة بين السلطات الثلاث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من منطلق الأهمية التي لعبتها التعديلات الدستورية في الأردن في الأعوام الممتدة ما بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤ التي كانت مرتكزاً من ركائز الدولة وأداةً في تحقيق التنمية السياسية من حيث التعديلات الدستورية التي تخص البرلمان الأردني، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني؛ والتي كانت بمثابة أسس مثالية في ترسيخ الديمقراطية من حيث مدى نجاح هذه التعديلات الدستورية التي جاءت لدعم وتوجيه السلطة السياسية نحو ترسيخ مبادئ جديدة تدعم مسيرة التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

ثانياً : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن في الفترة الممتدة من ٢٠١١ الى ٢٠١٤م مع إلقاء الضوء على أهم التعديلات التي أجريت على الدستور الاردني من عام ١٩٥٢م إلى العام ٢٠١١م وذلك من خلال الأهداف التالية :

١- التعرف على أهم التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور الاردني من عام ١٩٥٢ إلى ٢٠١١م.

٢- التعرف على أهم التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور الاردني من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م وأثرها على البرلمان الأردني ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الأردن.

٣- التعرف على واقع التنمية السياسية في النظام السياسي الأردني .

٤- معرفة الدور الذي لعبته التعديلات الدستورية على البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الأعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٤ وذلك من خلال التعديلات الدستورية التي استهدفت كل من البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأردني .

وكما تكمن الدراسة في الكشف عن الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي :

ما أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم التعديلات الدستورية في الأردن في الفترة من عام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤ م ؟

- ما هي أبرز التعديلات الدستورية التي تخدم التنمية السياسية للأحزاب السياسية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤ ؟

- ما هي أبرز التحولات الديمقراطية التي خدمت التنمية السياسية للأحزاب السياسية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤؟

- ما هو واقع التعديلات الدستورية التي حققت التنمية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية في الفترة الممتدة من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ م ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة : تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها بأنه : للتعديلات الدستورية في الأردن أثر على التنمية السياسية، وذلك نتيجة استجابة المشرع الأردني للمتطلبات المتعلقة بالبرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأردني .

خامساً : حدود الدراسة

١. **الحدود الزمانية** : وتتمثل الحدود الزمانية دراسة التعديلات الدستورية على البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي أجريت خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٤ م .

٢. **الحدود المكانية** : وتنحصر الحدود المكانية في المملكة الأردنية الهاشمية .

٣. **الحدود العلمية** : وتتضمن الدراسات المتعلقة بالتعديلات الدستوري والتنمية السياسية والنظم السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

سادساً: التعريفات الإجرائية

التعديل الدستوري: التعديل الدستوري ضرورة قانونية وسياسية في جميع الأنظمة الدستورية، ذلك أن الدستور هو القانون الأساسي في الدولة الذي يقبل التعديل في كل وقت، أما من الناحية السياسية فان الدستور يقوم بوضع القواعد الأساسية للدولة وفقا لأوضاعها السياسية و الاجتماعية والاقتصادية وقت صدوره، فلا بد من إيجاد تنظيم لوسائل سليمة، شرعية لتعديل القواعد الدستورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى لا تؤدي الحاجة و الضرورة إلى تعديلات بطريق مصحوب بالعنف غير الشرعي أو حصول تباعد و تنافر بين النصوص الدستورية و الواقع السياسي في الدولة.

الإصلاح السياسي : التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيئ أو غير طبيعي ، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ، ويمكن القول أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج .

التنمية السياسية : هي عملية تحول شاملة نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والقانونية، وفق منظومة القيم الديموقراطية الليبرالية القائمة على التعددية التنافسية، ومعايير الإنجاز، والكفاءة والتي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن، والاستقرار، واندماج فئات المجتمع المختلفة.

البرلمان الأردني : يعرف الدستور الأردني البرلمان ضمن تعريف مجلس الأمة بأنه " عبارة عن هيئة ثنائية المجلس (الأعيان والنواب) يتم تعيين الأعيان من قبل الملك ويتم انتخاب أعضاء مجلس النواب من قبل مواطني الدولة ، ويقوم بالأساس بالوظيفة التشريعية لسن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية ومناقشة القضايا العامة وفق قواعد دستورية .

الأحزاب السياسية : يعد الحزب السياسي اتحاد بين مجموعة أفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة يتفقون عليها جميعاً، كما أنه جماعة متحددة من الأفراد تعمل بمختلف وسائل الديموقراطية تعمل بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء في المادة (٣) من قانون الأحزاب الأردني لسنة ٢٠١٢ أن الحزب : كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة .

منظمات المجتمع المدني : هي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة السياسية في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك النقابات المهنية، واتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية السياسية.

سابعاً : منهجية الدراسة

اعتمد الباحث لإجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن، ومنهج تحليل النظم بغرض تحليل النظام السياسي الأردني مع الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي مر بها التعديل على الدستور الأردني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

١) دراسة سلطان الفايز (٢٠١٤) بعنوان : مجلس النواب الأردني وأثره في عملية الاصلاح السياسي .

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أدوار مجلس النواب في عملية الاصلاح السياسي والممارسة الفعلية لهذه الأدوار والمحددات المؤثرة على القيام بدوره في عملية الإصلاح السياسي ، ودراسة وتحليل المعوقات التي تؤثر على مجلس النواب الأردني وقيامه بعملية الاصلاحات السياسية .

وتبرز مشكلة الدراسة في محاولتها للإجابة على الإشكاليات التالية : ما طبيعة الدور الذي يقوم به مجلس النواب الأردني في عملية الاصلاح السياسي ؟ وهل تؤثر على العلاقات بين السلطات التشريعية والسلطة التنفيذية على ممارسة دورها في عملية الإصلاح ؟

وتوصلت الدراسة الى انه يمكن للمؤسسة البرلمانية تهيئة فرص المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية وذلك من خلال الانتخابات الدورية للمؤسسة التشريعية ، إن دور مجلس الأمة هو دور مكمل لأدوار كثيرة من الاطراف سواء من الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني وأوصت الدراسة بما يلي :

١. إصلاح وتطوير قانون الانتخابات ليفرز مجلساً نيابياً فاعلاً ليكون الاهتمام العام بقضايا الوطن، هي اطار عمله بعيداً عن المصالح الشخصية أو الجهوية أو الفئوية التي تتم على حساب قضايا الوطن ومصلحة الوطن .

٢. تشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية منتمية وفعالة ومشاركتها في تحمل المسؤولية الوطنية وتطوير قانونها في ضوء هذه الرؤيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. العمل على بناء مجتمع يحترم القانون ويؤمن الشفافية ويحارب الفساد ويؤمن بالآيات القانونية بالتغيير والتمثيل وتحقيق الذات ويخضع لنظام قضائي وصاحب سلطة نافذه .

٢) دراسة الشريفة منار ذو الحسن (٢٠١٣) بعنوان الاصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠١٢)

هدفت الدراسة الوقوف على واقع الإصلاح السياسي ودوافعه والدور الذي يلعبه على صعيد التنمية السياسية في الاردن وانعكاسات ذلك على المشاركة السياسية في الاردن ، حيث كانت مشكلة الدراسة تدور حول سؤال محوري مفاده : ما الاصلاح السياسي ؟ وما أثره على الساحة الأردنية ؟ . وأما فرضية الدراسة فهي تتمحور حول فرضية أساسية مفادها : أن للإصلاح السياسي اثر كبير على الساحة الأردنية وخاصة في عمليات التنمية السياسية في الاردن من عام ١٩٨٩ الى ٢٠١٢ هذا وللتحقق من صحة الفرضية وللإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي لكونهما الانسب في تناول مثل هذه الدراسات .

لقد توصلت الدراسة الى صحة فرضية الدراسة وتم استخلاص عدة نتائج أهمها أن الإصلاح السياسي في الاردن بدأ مع نشأة الدولة الأردنية ، وأن عملية التنمية السياسية في الأردن جاءت لتنظيم الحياة الحزبية والإنجازات القانونية التي صدرت بعد عام ١٩٨٩ ما هي الا جزء من الاصلاح السياسي في الاردن .

٣) دراسة إلهام العلان (٢٠١٢) بعنوان : أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٢) .

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن عملية الإصلاح السياسي وتطوراتها في المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام (٢٠٠٠- ٢٠١٢) تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هنالك علاقة ارتباطية إيجابية بين عملية الاصلاح السياسي والاستقرار في الاردن" كما حاولت الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة أهمها : ما التحديات والعقبات التي تواجه الإصلاح السياسي في الأردن ؟ وما أثر الاصلاح السياسي على الاستقرار السياسي ؟ هذا وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها : شهدت الاردن خلال فترة الدراسة تطورات واضحة على صعيد الاصلاح الشامل ، الا ان جهود الاصلاح لا تزال تلاقي العديد من المعوقات ، والعديد من أوجه مقاومة التغيير سواء على صعيد النظام السياسي ومؤسساته ، أو على صعيد المجتمع الأردني ومدى ثقته بجدوى العملية الاصلاحية .

٤) **دراسة مالك اللوزي (٢٠١٢) بعنوان : دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديموقراطي في المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠١١)**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية في الاعوام (١٩٨٩-٢٠١١).

وقد انتهت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات منها أن الأردن يسير بخطى ثابتة نحو الاصلاح السياسي وتفعيل الديمقراطية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط الحركة الحزبية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً بإعطاء صلاحيات أكثر وذلك بعد إصلاح وتطوير قانون انتخاب عصري يتماشى مع تطورات عام ٢٠١١ ليفرز مجلس نيابي فاعل مشكل من أحزاب عصرية وليس من أفرد أو فئات اجتماعية ، الأمر الذي يتوقع منه تطوير العمل السياسي في الأردن لتفعيل الديمقراطية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) دراسة عقله الحسامي (٢٠١٠) بعنوان الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية (١٩٨٩-٢٠٠٨) .

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن للفترة الواقعة بين (١٩٨٩-٢٠٠٨) ولتسليط الضوء على أهم المواقع التي تحدد من دورها وفعالياتها ، والبحث عن وسائل تسهم في الحد من هذه المعوقات .

وانطلقت الدراسة من الافتراض القائل تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً في التنمية السياسية في الأردن لا يرتقي الى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية .

وحاولت الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة تمثلت في كيفية تطور الأحزاب السياسية وماهي الجذور الفكرية لها وما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية وماهي أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق العمل الحزبي في الاردن؟ ولغايات هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم والمنهج الوظيفي مع الاعتماد على المنهج التاريخي لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية وأكدت الدراسة صحة فرضية الدراسة وأوصلتنا الى عدة نتائج أهمها أن هنالك العديد من المعوقات التي ساهمت في هذا الضعف ومن أهمها : الإرث الثقافي السلبي الذي كرس الخوف من الانخراط في الأحزاب السياسية ، وتشويه صورة الأحزاب السياسية الذي عززته وسائل التنشئة السياسية بما فيها الأجهزة الحكومية ، القيود القانونية المتمثلة في قانون الصوت الواحد وقانون الاجتماعات ، وضعف الموارد المالية للأحزاب مما جعلها تتبع بشكل أو بآخر بهيمنة الأثرياء والمتنفذين ، وأن هناك ضعفاً في الأحزاب السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك من خلال القيود الدستورية والقانونية ، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني ما زالت تتسم بروح العداء للأحزاب السياسية ، واعتبارها مصدر خطر على الاستقرار في البلاد .

٦) **دراسة أيمن المناعسة (٢٠٠٧) بعنوان: التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩ –٢٠٠٥) .**

تتناول هذه الدراسة التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن من عام (١٩٨٩–٢٠٠٥) حيث أظهرت هذه الدراسة أن الأردن أظهر تحولاً واضحاً نحو الديمقراطية ضمن هذه الفترة نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية أدت هذه العوامل الى عودة الحياة البرلمانية والحزبية الى الساحة السياسية في الأردن وإيجاد أجواء من التفاعل السياسي النشط والتركيز المكثف من قبل نظام الحكم والسلطة على خلق تنمية سياسية كجزء من التنمية الشاملة ، إضافة الى القيام بإصلاحات سياسية شاملة لكل المؤسسات السياسية في الدولة كالأجهزة القضائية والإعلامية والبرلمانية والحزبية ، كما ركز النظام الأردني على مد جسور التواصل مع الشعب الأردني من خلال الشعارات والمواثيق الوطنية التي مؤداها تجديد البيعة وزيادة الثقة بين النظام والشعب وتفعيل دور الشباب والمرأة في المجتمع والتركيز على أهمية المشاركة السياسية للمواطن لإبراز دوره في المساعدة في صنع القرار ، وبما أن الأردن قطع شوطاً كبيراً في مجال التنمية السياسية والإصلاح السياسي لكن لم يصل الى المستوى المتقدم بسبب عدم الوصول الى قرار نهائي بخصوص العديد من القوانين الإصلاحية في التنمية السياسية كقانون الانتخابات ، وقانون الأحزاب ، وقانون البلديات ، إضافة الى اصلاح بعض القضايا البرلمانية المتعلقة بأجهزة القضاء والإعلام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

جاءت الدراسة الحالية للكشف عن أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الأعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٤ وذلك من خلال التعديلات الدستورية التي استهدفت كل من البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأردني ولكون التعديلات الدستورية أحدثت نقلة نوعية في مجال التنمية السياسية في الأردن من خلال اصدار التعديلات الدستورية ، كما أن الدراسة الحالية أخذت الأعوام الممتدة ما بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤ لما كان فيها من تعديلات دستورية جوهرية كانت مرتكزاً رئيساً لإحداث التنمية السياسية على مجالات متعددة من أبرزها البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

ماهية التعديلات الدستورية والتنمية السياسية في الأردن

تميّزَ الدستور الأردني منذ إن أنشئ أنه دستور قابل للتعديل والإصلاح، وقد شهد الدستور الأردني منذ عام ١٩٥٢م العديد من التعديلات الدستورية وقد وصلت هذه التعديلات إلى عشرة تعديلات اشتملت على تعديل ٣٠ مادة من مواد الدستور الأردني حتى تعديلات عام ١٩٨٩م، أما في العام ٢٠١١م فقد شهد الأردن العديد من التعديلات الدستورية الجوهرية التي اشتملت على تعديل ما يقارب من ثلث مواد الدستور الأردني حتى أنها تطرقت هذه التعديلات إلى تعديلات عدد من المواد التي عدلت في ما بين عام ١٩٥٢ الى ١٩٨٩م وألحقت آثار سلبية على العملية الديمقراطية وعلى مبدأ الفصل والتوازن .

"كما أن التعديلات لسنة ٢٠١١م قد طالت مجلس النواب الأردني وحله لكونه ينطوي على حق السلطة التنفيذية وفي إنهاء حياة البرلمان مبكراً قبل موعده الدستوري الذي حدده الدستور بأربعة سنوات شمسية، وقد اورد المشرع الأردني مجموعة من الضمانات الإجرائية المتعلقة بحله لكي لا تتعسف السلطة التنفيذية عند استعمالها لهذا الحق حيث طالت التعديلات الدستورية الأخيرة بعض هذه الضمانات دون غيرها". [١]

أما فيما يخص الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأردني، فقد جاءت توجيهات المشرع الأردني بضرورة إجراء التعديلات الدستورية على قانون الأحزاب وذلك من خلال تشكيل لجنة للحوار الوطني تتألف من (٥٢) شخصية بارزة لوضع مشروع قانون جديد للأحزاب يحقق الأهداف والرؤية الملكية، أما فيما يخص منظمات المجتمع المدني فقد وردت العديد من التعديلات التي تخدم مصالح هذه الفئة. [٢]

---

(١) نصراوين، ليث كمال(٢٠١٣) أثر التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م على السلطات العامة في الأردن، بحث منشور، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م٤٠، ع١، الاردن، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الخلايله، هشام سلمان(٢٠١٢) أثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية ١٩٩٩-٢٠١٢م . ص ١٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

ماهية التعديلات الدستورية في الأردن

إن السمة البارزة في الدستور الأردني قبل التعديل كانت تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في ممارسة صلاحياتها الدستورية، حيث كانت تبرز معالم هذه الهيمنة في صلاحيات السلطة التنفيذية الواسعة في الدستور والتي كانت تتجلى في حالتي إصدار القوانين المؤقتة وحل مجلس النواب، واللتين تم إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية على أحكامهما في الدستور.

كما أن الحياة الدستورية ليست جديدة على الأردن بل هي تكاد تكون مرافقة لإنشاء الدولة الاردنية آنذاك(الإمارة) وتعود بدايتها الى عام ١٩٢٤ حينما أمر أمير البلاد آنذاك (المغفور له عبدالله الأول) بأنشاء لجنة من واجباتها وضع (قانون اساسي أي دستور)وقد أنهت عملها عام ١٩٢٤ إلا أن تنفيذ توصياتها بإصدار الدستور لم تتم إلا في عام ١٩٢٨ بسبب الظروف السائدة في المنطقة والانتداب البريطاني مع ملاحظة أن ذلك القانون الاساسي – الدستور لم يكن ملبياً وقادراً في ذلك الوقت على استيعاب أشواق وتطلعات المواطنين في إكمال انشاء دولة ديمقراطية وذلك بحكم مجموعة من الظروف والأوضاع الاقليمية والدولية التي سادت المنطقة آنذاك بما في ذلك الخلاف الفرنسي / الانجليزي على المنطقة . كقوتين منتدبتين لإدارة المنطقة وأستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٤٦ رغم اعلان استقلال البلاد الاردنية كمملكة ولم يخرج للوجود الى عام ١٩٤٧ وبالرغم أن ذلك الدستور حقق خطوات متقدمة تطويرية إلا أنه لم يكن مكتملاً على كل عناصر الدولة الديمقراطية وقصر على أن يلبي اشواق المواطنين وحاجاتهم لإقامة بنيان ديمقراطي مكتمل العناصر.[١]

(١) الكسواني، سالم(١٩٨٣) مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام السياسي الأردني، مكتبة الكسواني، عمان، الأردن، ص ٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الدستور الأردني

يعرف الدستور بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الحكم في الدولة، وتبين شكل الحكم وتنظم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحدد اختصاصاتها وآليات عملها والقائمين عليها كما ينظم علاقة الدولة بالأفراد من النواحي السياسية، ويعتبر الدستور القانون الأسمى في الدولة وهو الوثيقة التي تبين شكل الحكم وآليات عمله، وهو أعلى مرتبة من كافة القوانين والأنظمة والمنظم لنشاط وعمل كافة السلطات ويجب على السلطات أن تلتزم بأحكامه، ويعتبر التشريع والعرف المصدرين الرسميين للقواعد الدستورية أما القضاء والفقه فهما مصدران تفسيريان. [١]

وقد لعب النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية منذ إنشاء الإمارة في عام ١٩٢١ الى العام ٢٠١١م دوراً في بناء المواطن الأردني وفق توجهات سياسية، واقتصادية، واجتماعية مدروسة الخطوات تستند على نمط الإمكانات المتاحة، مع توفر بيئة نظام مناسبة تشكل منها الدولة وفقاً لخصائص تتبع سياسات وتحالفات على مستوى السياسة الخارجية وقد كان البدء بالتعديلات الدستورية منذ العام ١٩٨٩م، وحيث اعتمد الأردن نموذج التعديل التدريجي في مختلف مجالات التنمية السياسية الشاملة، وإجراء الانتخابات، وإلغاء الأحكام العرفية، وقد شهدت الأردن السير في عملية التعددية الحزبية، وتحسين أحوال الحريات على اختلافها، مهما أحدث قفزات نوعية في الحياة السياسية الأردنية . [٢]

---

(١) المشاقبه، أمين(٢٠١٢) النظام السياسي الأردني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٢٢ .

(٢) الخلايلة، مرجع سابق، ص ١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت توصيات اللجنة الملكية لتعديل الدستور في العام (٢٠١١م) معمقةً في إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية للدولة، والتأكيد على الفصل المرن بين السلطات وتحاشي تغول سلطة على أخرى وكذلك التوسع في موضوع الحريات العامة وحقوق المواطنين، والتأكيد على أن الأسرة هي أساس المجتمع، وتم التأكيد على حق ممارسة الحريات العامة وحرمة الحياة الخاصة، كما تم تحصين حرية الرأي وحرية البحث العلمي والصحافة والطباعة، أما في المجال السياسي هو إجراء التطور الأهم فيما يتعلق بمجلس النواب وقانون الانتخاب وتعديل قانون الاحزاب والتعديلات التي أجريت على الدستور المتعلق بمنظمات المجتمع المدني. [١]

وإن السمة الأبرز في دستور المملكة الأردنية الهاشمية بأنه دستور قابل للتعديلات الإيجابية حيث أنهت التعديلات الدستورية الأخيرة في العام ٢٠١١م بعضاً من مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية واعادت نوعاً من التوازن بين السلطات الثلاث في الأردن، حيث قلصت هذه التعديلات من صلاحيات السلطة التنفيذية في إطار علاقتها مع السلطة التشريعية وذلك من خلال إنهاء حق السلطة التنفيذية في تأجيل الانتخاب تأجيلاً عاماً، وتحديد الضرورة لإصدار القوانين المؤقتة على سبيل الحصر، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخاب، وتحديد التعديلات الدستورية الأخيرة من حق السلطة التنفيذية، كما تضمنت النصوص الدستورية أحكاماً تعزز استقلالية الجهاز القضائي في مواجهة الحكومة. [٢]

إن الدستور وحده لا يكفي لاكتساب الدولة المشروعية المطلوبة ،الا حين ان تعزز وثيقة الدستور بالاحترام والالتزام وتحاط بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، اي حين تحقق الشرعية الدستورية. وهنا يأتي مبدا سيادة القانون على سلم اولويات تحقيق الديمقراطية، فالحكومات

---

(١) المشاقبه، المرجع سابق.

(٢) نصراوين، مرجع سابق، ص٢٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية هي تلك التي تخضع تصرفات الحاكم والمحكوم فيها على سواء لحكم القانون . فالقيمة الحقيقية سيادة القانون لا تكون في مجرد اخضاع المواطنين له. بل تتأكد من خلال الزام سلطات الدولة ذاتها باحترامه.[١]

ولهذا المبدأ مضامين مختلفة اذ يطلق عليه في القانون الاداري مبدا المشروعية ويطلق عليه البعض مبدا خضوع الدولة للقانون ، اي خضوعها للقانون في جميع مظاهر نشاطها وسلطاتها سواء من حيث الادارة او القضاء او التشريع حيث تسمى في هذه الحالة بالدولة القانونية بحيث يكون الجهاز التنفيذي في مركزه ادنى بالنسبة الى الجهاز التشريعي ، ومنع الاول من التصرف الا تنفيذ لقانون او بتخويل من القانون.[٢]

وقد اوضحت المواد ٢٥-٢٦-٢٧ النصوص التي تنادي بفصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مع الحفاظ على توازن مرن يضمن التعاون فيما بينها دون سيادة أو تغول سلطة على اخرى وذلك كيفية ممارسة كل من هذه السلطات ما فوضت به من قبل الامة وفق القواعد الدستورية والقانونية وبذلك توج إصدار هذا الدستور مرحلة طويلة وهامة من حياة الشعب الأردني وتم ذلك بأدنى حد ممكن من الاختلاف مع قيادة المملكة وهو امر طبيعي في مثل حالتنا هذه وبالتالي أرسيت قواعد الحياة الدستورية والمسيرة الديمقراطية ولا يزال هذا الدستور موضع احترام واجلال من أبناء الشعب بغض النظر عن ما طرأ عليه من تعديلات في العقود السابقة تحت ضغط ظروف دولية ومحلية فقد ظل منطلقاً امناً لاستيعاب نداءات التطوير والتحديث والاصلاح التي تطلبها طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

---

(١) الخطيب نعمان (٢٠٠٤) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ٤٤٦.

(٢) ناصر، كمال (١٩٩٧) آفاق الديموقراطية وسيادة القانون، مركز الاردن الجديد ودار سندباد للنشر، عمان، الاردن، ص ٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خطوة أخرى مستجيبة لمجموعة ظروف محلية ودولية واجتماعية واستكمالاً للتوجه الاصلاحي الذي اخذ يسود المجتمع الاردني جرى التعديل الدستوري الاخير في عام ٢٠١١ استجابة للتوجه العام الطامح دائماً لمزيد من التطور والتجديد وذلك بإنشاء لجنة ملكية لتعديل الدستور وتكليفها بمهمه إعادة النظر في تطوير الدستور والتعديلات التي طرأت عليه بقصد تحديث نصوص واستيعاب المستجدات على الساحتين الوطنية والدولية وبالفعل تم تعديل الدستور في عام ٢٠١١ وفقاً للنصوص الدستورية وكانت هذه التعديلات على درجة هامة من الاتساع حتى انها شملت اكثر من ثلث نصوص الدستور واحتوت في مجملها على تعديلات هامة فيما يتعلق بنصوص إدارة السلطات وأسلوب عملها وكذلك في الأجزاء المتعلقة بحقوق الانسان الأساسية وبمنظومة حقوق الانسان بمفهومها الدولي وتمت موافقة البرلمان عليها وأصبحت سارية المفعول ونافذة ومن أهم هذه التعديلات مسائل تتعلق بالسلطات الثلاث وضمانات عدم تدخل أو تغول أحدهما على الأخرى وتم تنظيم علاقات هذه السلطات وأسلوب عملها واستحدثت مؤسسات دستورية للرقابة على ممارسة السلطات لما فوضت به وضمان نزاهة الانتخابات كما أنشئت لأول مرة المحكمة الدستورية وفوضت صلاحيات واسعة وتتمتع باستقلال تام تتولى تفسير الدستور والرقابة على مشروعية الأداء السياسي مما أحدث تطوراً جديداً وهاماً في الحياة السياسية الأردنية والتوجه نحو ترسيخ المسيرة الديمقراطية وكذلك أنشئت هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات .

وتقوم النظم الدستورية في الديمقراطيات المعاصرة، سواء أكانت نظماً رئاسية أم نظما برلمانية، على قاعدة أساسية هي قاعدة الإلزام التبادلي بين السلطة من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى. وقد تفرع عن هذه القاعدة ثلاثة مبادئ جوهرية هي مبدأ سيادة القانون ومبدأ المشروعية ومبدأ التلازم بين السلطة والمسؤولية. وقد جاءت القاعدة سابقة الذكر على أعقاب صراع طويل بين السلطان المطلق للحكام وبين الشعوب المتطلعة للحرية. وعلى مدى قرن ونيف من الزمان، أذكى نيران هذا الصراع لدى الشعوب فلاسفة يسمون فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي. وكان من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبرز من أعطوا للنظرية شكلها المنظم ثلاثة أولهم: توماس هوبز في كتابه (المارد) عام ١٦٥١، وثانيهم: جون لوك في كتابه (الحكومة المدنية) عام ١٦٩٠، وثالثهم: جان جاك روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) عام ١٧٦٢. وبصرف النظر عن الاختلاف في التفصيلات بين الفلاسفة، فإن موجز هذه النظرية هو أن الإنسان ولد حرا، وأن مصدر حريته هو آدميته الإنسانية. [١]

وبالنظر الى تفاوت قدرات الأفراد وملكاتهم، فإنه حتى لا يقوم القوي بابتلاع الضعيف وسيادة شريعة الغاب، فقد اتفق الأفراد على تكوين مجتمع يرأسه حاكم وسلطة في إطار دولة يتنازل لها الأفراد عن بعض حرياتهم البدائية من أجل أن يرعى الحاكم باقي الحريات. فإن اعتدى الحاكم على هذه الحريات يكون قد خرج على العقد الاجتماعي ووجب عزله وتبديله بحاكم جديد يلتزم بإطار ومضمون العقد الاجتماعي.

واستقرت المبادئ الثلاث، التي تفرعت عن القاعدة، وكذلك السلطات الثلاث التي استوجب وجودها تحقيق تلك المبادئ في دساتير دول الثورات الثلاث، ومنها أخذت النظم الدستورية في العالم، سواء أكانت نظما رئاسية أم نظما برلمانية. وإذا كانت القاعدة والمبادئ الثلاثة ثم السلطات الثلاث المذكورة تشكل قاسما مشتركا بين النوعين من الأنظمة، النظام الرئاسي والنظام البرلماني، فقد أصبح لكل نظام أركان أساسية خاصة به تميزه عن النظام الآخر. وسوف نعرض فيما يلي بإيجاز للقاعدة والمبادئ والسلطات سابقة الذكر، في الحدود التي تخدم إيضاح أركان النظام البرلماني الذي ينتمي إليه الدستور الأردني، كمقدمات توصلنا الى تقدير مدى فاعلية مجلس الأمة في القيام بدور رقابي على الحكومات من خلال واقع ممارساتها وموقفها من العديد من الحقوق والحريات الدستورية ثم بعد ذلك الإجابة على التساؤلين من أين نبدأ وكيف نبدأ التنمية السياسية.[٢]

---

(١) الحموري، محمد(٢٠٠٤) التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية غُيّبت وأخرى أُفرغت من مضمونها من أين نبدأ وكيف نبدأ، مجلة نقابة المحاميين الأردنيين، العدد (٤)، ص ٣

(٢) المرجع السابق نفسه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الخلفية التاريخية للدستور الأردني وأهم التعديلات الدستورية من عام ١٩٥٢-١٩٨٩

يعتبر الدستور الاردني لسنة ١٩٥٢ هو الدستور المعدل لدستور عام ١٩٤٦، وقد جاء بمبادئ جديدة نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها البلاد، وتتمثل في قرار الوحدة بين الضفتين(٢٤نيسان / ابريل ١٩٥٠) ويتكون الدستور الاردني من عشرة فصول تضم (١٣١) مادة ، حيث ارست مواده مجموعة من الثوابت العامة التي تبين طبيعة الدولة وتنظيم اسلوب الحكم فيها وغيرها من الامور. و صدر هذا الدستور بطريقة العقد، ذلك ان مصادقة الملك عليه قد تمت بعد ان اقرّت السلطة التشريعية بمجلسيها وهي ممثلة الشعب الموافقة على هذا الدستور، عام٢٠١١حيث طالت هذه التعديلات حقوق الاردنيين وواجباتهم ، وسلطات الدولة ،والشؤون المالية للدولة ،وغيرها من الامور ، وكذلك بموجب التعديلات الجديدة تم انشاء محكمة دستورية اختصت بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة ، وحق تفسير الدستور .

كما أنه هنالك علاقة تكامليه بين الدستور الاردني وطبيعة الأنظمة الديمقراطية، فكلما تضمن الدستور المبادئ والقواعد الديمقراطية مثل تأسيسه على مبدأ المواطنة، والاقرار بان الشعب مصدر السلطات ، والاقرار بحكم القانون وبفصل السلطات ، والاقرار بالحقوق والحريات وبالتداول السلمي بين الأغلبية والمعارضة ، كما حظيت وثيقه الدستور بالاحترام والالتزام وبالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، كما تعززت درجه الديمقراطية النظام.[١]

(١) تليلان، أسامه عيسى(٢٠١٣) أثر مؤسسات المجتمع المدني على التعديلات الدستورية في إطار عملية التحول، مجلة المنارة، المجلد (١٩) العدد (٤) . ص ٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد تعرض دستور ١٩٥٢ لتعديلات وصل مجموعها إلى ٢٩ تعديلاً ولم تكن هذه التعديلات منسجمة مع سنة التطور والتقدم في المجتمع الأردني، كما أنها لم تعبر عن واقع وتطلعات الشعب الأردني. لقد جاءت كافة التعديلات على الدستور نتيجة تنامي سلطة الدولة واختراقها لكافة بنى ومؤسسات المجتمع، وزيادة تدخلها في شؤون الأفراد، الأمر الذي أدى إلى تخلخل مبدأ الفصل والتوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية ومهّد الطريق نحو الحكم الشمولي المغلف بطابع برلماني ديمقراطي. وقد جاءت جميع التعديلات باقتراح من السلطة التنفيذية وتمت الموافقة عليها جميعاً، فلم يسجل التاريخ الدستوري الأردني أن البرلمان الأردني باعتباره السلطة الأولى في رقابة دستورية القوانين رفض مشروع تعديل للدستور تقدمت به السلطة التنفيذية الأمر الذي يحقق الفصل والتوازن بين السلطات، والذي يعتبر أحد ركائز النظام البرلماني الديمقراطي، وقد يرافق ضعف يعكس هيمنة وتغول هذه السلطة وتراجع وضعف دور السلطة التشريعية، وبالتالي الإخلال بمبدأ البرلمان مع ضعف وغياب أدوات الرقابة السياسية الأخرى مثل الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى وسائل الإعلام وأخيراً ضعف دور الرقابة التشريعية الأمر الذي سهل على السلطة التنفيذية تعديل الدستور دون مواجهة أي عقبات حتى وإن كان التعديل فيه مساس كبير بحقوق وحريات الأفراد. [١]

حيث شهد الدستور الاردني عددا من التعديلات الجوهرية شملت تقريبا ثلث مواد الدستور، وطالت عدد من المواد الى كانت قد عدلت بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٨٩ والحقت اثارا سلبيه على

(١) بني سلامه، محمد تركي(٢٠١١) اهم التعديلات على الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢...قراءة سريعة، مقال منشور على الانترنت، صحيفة كلّ الاردن على الرابط : http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=8819

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوهر العملية الديمقراطية وعلى مبدا الفصل والتوازن بين السلطات .[١] ومن أبرز هذه التعديلات ما يلي:

أولاً: تعديل المادة ٣٤ فقرة ٣ وجرى هذا التعديل بتاريخ ١٠-١١-١٩٧٤ وتنص المادة على ما يلي: "للملك أن يحل مجلس الأعيان أو يعفى أحد أعضائه من العضوية" [٢]. إن مجلس الأعيان هو جزء من السلطة التشريعية، ويهدف إلى استقطاب أصحاب الكفاءة والخبرة من العقلاء الذين لا يستطيعون خوض المعركة الانتخابية أو لا يحققون نجاحاً فيها، وبالرغم من أن هذا المجلس لا يملك حق الاقتراع على الثقة بالوزارة أو أحد الوزراء، إلا أن هذا لا يمنع من أن يتمتع أعضاء مجلس الأعيان بنوع من الاستقلالية وهامش من الحرية يسمح برقابة السلطة التنفيذية، إلا أن هذا الحق قد سلب من الأعيان بموجب التعديل السابق، إذ أصبح من حق الحكومة عزل أي عضو يخالف توجهاتها أو ينتقد سياساتها حتى فقد هذا المجلس الضمانات التي تجعله جزءًا من السلطة التشريعية فاتسم أداؤه بالسلبية والتأييد المطلق لكل حكومة ، وبالعودة إلى دستور عام ١٩٥٢ فإن هذه المادة لم تكن موجودة، وحول أثر هذا التعديل على سلوك أعضاء مجلس الأعيان، فعلى سبيل المثال، وافق جميع أعضاء مجلس الأعيان الأردني على معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية عام ١٩٩٤، إلا أنه عند المعاهدة وبالرغم من تغيبه أثناء التصويت إلا أنه بعد هذا الموقف أقيل من المجلس، وفي مناقشة المعاهدة احتج دولة السيد أحمد عبيدات أحد أعضاء مجلس الأعيان على بعض بنود حادثة مشابهة فان الدكتور جواد العناني والذي كان الابن المدلل للنظام السياسي في العقود الماضية حيث تولى أعلى المناصب في الدولة الأردنية بدأ من

---

(١) الحموي، محمد(٢٠٠٤) التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية غيبت وأخرى أفرغت من مضمونها، من أين بدأت وكيف نبدأ، مجلة نقابة المحامين، العدد (١، ٢، ٣) ص ٦١-٦٧ .

(٢) المادة ٣٤ فقرة ٣ وجرى هذا التعديل بتاريخ ١٠-١١-١٩٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيبة الوزارية حتى رئاسة الديوان الملكي، قد انتقد أداء الحكومة في مقالة صحفية، ثم أجبر بعد ذلك على تقديم استقالته. [١]

ومما سبق فإن التعديل السابق أصبح أشبه بسيف مسلط على الرقابة أعضاء مجلس الأعيان يمنعهم من رقابة أو انتقاد الحكومة لتجنب دفع الثمن بالإقالة، فأصبح عضو مجلس الأعيان لا يتمتع بأي نوع من الحصانة أو الضمانات القانونية التي تؤهله لأن يكن جزء من السلطة التشريعية في الوقت الذي تتوافر هذه الضمانات للعديد من الأشخاص الذين يشغلون الكثير من الوظائف في الدولة.

ثانياً : تعديل المادة ٥٧ وجرى تعديلها بتاريخ ١٩٥٨/٥/٤ وتنص على أنه : " يؤلف المجلس العالي من رئيس مجلس الأعيان رئيساً ومن ثمانية أعضاء، ثلاثة منهم يعينهم مجلس الأعيان من أعضاءه بالاقتراع، وخمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية أيضاً".[٢]

وبموجب هذا التعديل تم استبدال رئاسة المجلس بحيث يتولاها رئيس مجلس الأعيان بدلاً من رئيس أعلى محكمة في البلاد، الأمر الذي يجعل هوية المجلس هوية سياسية أكثر منها قضائية كما كانت سابقاً رغم إبراز دور القضاء في محاكمة الوزراء هو مبدأ ديموقراطي يؤكد خضوع الوزراء وغيرهم لسلطة القضاء.[٣]

ثالثاً : تعديل المادة ٦٨ فقرة (١) وقد جرى تعديلها بتاريخ ١٩٦٠-٢-١٦ وتنص على أن : " مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة

---

(١) بني سلامة، مرجع سابق .

(٢) المادة ٥٧ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ المعدلة بتاريخ ١٩٥٨/٥/٤.

(٣) الحموي، مرجع سابق، ص ٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسمية وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين".[١]

إن التعديل الذي جرى على هذه المادة يتمثل بإعطاء الملك صلاحية تمديد مجلس النواب لمدة تصل في أقصاها إلى سنتين دون ربط أو تقييد هذه الصلاحية أمراً مثيراً للغرابة خصوصاً أن الملك يمارس هذا الحق من خلال الوزارة بصورة مطلقة فهو غير ملزم بتبرير التمديد إن التمديد من شأنه إضعاف دور مجلس النواب الذي سوف يستمرئ التمديد له والتمتع بالمزايا والامتيازات مما يضعف دوره في الرقابة على السلطة التنفيذية. وأخيراً فان التمديد يتنافى مع القيم والمبادئ الديمقراطية التي تؤكد إجراء انتخابات ديمقراطية بصورة دورية منتظمة وذلك بالعودة إلى المواطنين وإشراكهم في اختيار ممثليهم واحترام رغبتهم وإرادتهم.[٢]

رابعاً : تعديل المادة ٧٣ فقرة ٤ وجرى تعديلها بتاريخ ١٠-١١-١٩٧٤ وتنص على أنه : " بالرغم من ما ورد في الفقرتين (٢ ،١) من هذه المادة للملك أن يؤجل إجراء الانتخاب العام إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء إن إجراء الانتخاب أمر متعذر". [٣]

يعتبر هذا التعديل من أخطر التعديلات التي جرت على الدستور الأردني حيث انه بمقتضى هذا التعديل فإنه يمكن في إدارة شؤون البلاد دون حسيب أو رقيب الأمر الذي من شأنه الإخلال بأسس ومرتكزات تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، مما يعني تعطيل الحياة النيابية واستمرار السلطة التنفيذية النظام النيابي البرلماني الذي يشترط برلماناً منتخباً يمثل الشعب. إن التعديل السابق يعطي الحكومة الحق في تغييب الحياة النيابية والبقاء في السلطة لتتصرف

---

(١) المادة ٦٨ فقرة (١) من الدستور الأردني لسنة ١٨٥٣ المعدلة بتاريخ ١٦-٢-١٩٦٠.

(٢) بني سلامة ، مرجع سابق.

(٣) المادة ٧٣ فقرة ٤ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ المعدلة بتاريخ ١٠-١١-١٩٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسلطان مطلق دون رقابة نواب الشعب الذي هو مصدر السلطات وفقاً للدستور الأردني أو أي دستور ديمقراطي. إن هذا الحق في تأجيل إجراء الانتخابات كان مبرَّرا في الماضي في ضوء احتلال الضفة الغربية ولا يوجد مبرر قانوني أو سياسي لعدم إجراء الانتخابات في الضفة الشرقية، وقد استغلت عندما كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية وكان من المتعذر إجراء الانتخاب في ظل الاحتلال، الحكومات هذا النص حتى بعد قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية فعلى سبيل المثال قامت الحكومة بحل مجلس النواب الأردني الثالث عشر (٢٠٠١ - ١٩٩٧) قبل انتهاء مدته الدستورية، وتم تأجيل الانتخابات لمدة تزيد عن سنتين، وهذا في المرحة التي تطلق عليها العهد الديمقراطي. وخلاصة القول إن ترك السلطة التنفيذية تقرر إجراء الانتخاب أمر متعذر بالتالي تعطيل الحياة النيابية يجعل الحديث عن نظام برلماني ديمقراطي مجرد كلام نظري لا قيمة له على أرض الواقع أو على صعيد التطبيق والممارسة.[١]

وقد حرص الدستور الأردني في تعديله على عدم غياب أو تغيب الحياة النيابية، فقد حدث في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في عام ١٩٧٦، عدم إمكانية اجراء اي انتخابات فها عند انتهاء مدة مجلس النواب التاسع، واستنفاذ التمديدات الدستورية، فقد عدل الدستور، حيث أضيفت الفقرة٤ إلى المادة ٧٣ بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢ والتي نصت على " تأجيل جواز تأجيل الانتخابات إن وجدت ظروف قاهرة "، ومع أن الموجبة لنص الفقرة معروفة للحكومات، ورغم أن مضمون النص وشرط الظروف القاهرة يبين متى يكون استخدامها، إلا أن هذه الفقرة استخدمت من قبل بعض الحكومات على نحو يؤثر على الدستور والنظام البرلماني ومسيرة التنمية السياسية،

(١) بني سلامة، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما أجلت بعض الحكومات الانتخابات دون أن يوجد أي سبب أو ظرف قاهر، واستمرت ادارة شؤون البلاد بلا رقابة. [١]

خامساً : تعديل المادة (٧٤) من الدستور بإلغاء حكم المادة المذكورة، التي كانت تنص على أن " الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها، تستقيل من الحكم خلال اسبوع من تاريخ الحل، على أن تتولى إجراء الانتخابات النيابية حكومة انتقالية . [٢]

وهذه المادة تشكل محوراً جوهرياً لإقامة التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في النظام البرلماني، ووجه الأهمية فيها أن الاختلاف بين الحكومة ومجلس النواب من الأمور المألوفة في الحياة السياسية، فإن وصل الخلاف بين الفريقين حداً أصبح التعايش بينهما غير ممكن، كان لكل فريق أن ينهي وجود الآخر، وكما أن لمجلس النواب الحق في سحب الثقة من الحكومة ودفعها للاستقالة ليصار إلى تشكيل حكومة جديدة، فإن للحكومة الحق في التنسيب للملك بحل مجلس النواب ليصار إلى إجراء انتخابات لمجلس نيابي جديد، مع ملاحظة أنه لا يجوز حل المجلس الجديد لذات السبب الذي بموجبه حل المجلس السابق، وحتى لا تستفيد الحكومة التي قامت بالحل من تصرفها وتؤثر على سير الانتخابات، أوجبت دساتير النظام البرلماني على هذه الحكومة أن تستقيل، لتتولى إجراء الانتخابات حكومة انتقالية، كما نصت المادة ٧٤ قبل التعديل، حيث يكون للشعب إما إعادة انتخاب النواب الذين اختلفوا مع الحكومة، فيكون ذلك حكماً من

---

(١) يعقوب، محمد حسين (٢٠٠٢) الفصل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظامين السياسيين الأردني واللبناني، مؤسسة حماده للدراسة الجامعية والنشر، اربد، الاردن، ص ١٩٠ .

(٢) المادة ٧٤ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ المعدلة ١٩٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعوب على سوء تصرف الحكومة أو انتخاب آخرين مكانهم فيكون ذلك حكماً من الشعب على النواب . [١]

وفي ضوء ما سبق تبين بأن النصوص الدستورية الأصلية لدستور ١٩٥٢ تمثل نصوصاً ديمقراطية، وان جميع التعديلات التي تمت تمثل تراجعاً عن الديمقراطية، ليتلاءم مع الحكم الشمولي الذي ساد في المنطقة العربية في أواسط القرن الماضي ولتحقيق الأمن والاستقرار للكيان السياسي في مرحلة الحرب العربية الباردة، في كثير من القرارات الرسمية، فأصيب المواطنون بالإحباط والظلم ولاسيما فئات الشباب التي ترفض هذا الواقع وتسعى إلى تغييره بوسائل شتى. وعليه فإن الدعوة نحو دستور جديد يحقق العدالة والحرية والرفاهية والوحدة يجب أن تتصدر قائمة الأهداف والغايات والمقاصد التي يتولى بثها ونشرها المؤمنون بالإصلاح السياسي والديمقراطية وكرامة الإنسان ومستقبل الأمة.

كما اتضح أن بعض التعديلات التي أجريت على الدستور، قد نظر لها على أنها ادت إلى تغييرات سلبية في بنية الحياة الديمقراطية ، فبينما أقام الدستور توازناً حقيقياً عندما صدر عام ١٩٥٢ بين الحقوق والواجبات من ناحية وبين السلطات التي تتم ممارستها من ناحية أخرى، ورغم أن نصوص الحقوق والحريات بقيت دون أي تعديل فإن أثر التعديلات التي أجريت على النصوص المتعلقة بالسلطات تركت أثراً على مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات، وعلى العملية الديمقراطية ، وأدت إلى تنامي دور السلطة التنفيذية وأضعفت دور السلطة التشريعية، وإلى التأثير على الحقوق والحريات الدستورية .

---

(١) الحموي، محمد(٢٠٠٥) من الحقوق والحريات الدستورية تبدأ الخطوة الأولى في الإصلاح والتطوير، مجلة نقابة المحاميين الأردنيين، العدد (١٢)، ص ٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التعديلات الدستورية من عام ١٩٨٩م الى ٢٠١١م

شهدت الاردن في المرحلة من عام ١٩٨٩م الى العام ٢٠١١م تحولات سياسية جذرية ، منها فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨م ، وجرى تعديل قانون الانتخاب ليتناسب مع الوضع الجديد الذي شهدته المملكة ، واقتصرت الدوائر الانتخابية في المملكة على الدوائر في الضفة الشرقية ، ثم أجريت الانتخابات العامة لمجلس الأمة الحادي عشر في ٨ تشرين ثاني ١٩٨٩م، كما شهدت هذه المرحلة تعديل قانون الانتخابات ، بقانون مؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، والذي نص على ان يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد ، بدلا من القانون السابق رقم(٢٢) لسنة١٩٨٦م،كما شهد مجلس النواب الثاني عشر المصادقة على اتفاقية السلام بين الأردن واسرائيل التي وقعت سنة ١٩٩٤م.

وقد دخل الاردن منذ عام ١٩٨٩م في مرحله جديدة من مراحل التحول نحو الديمقراطية شهد خلالها الدستور الاردني حاله ثبات حتى عام ٢٠١٠ ليأتي عام ٢٠١١م وهو يحمل عددا من التعديلات الدستورية كما شهد مؤشر احترام الدستور والالتزام به خلال هذه المرحلة، حلات متباينة بعضها نظر اليه على انه يشكل حالة من حلات عدم احترام الدستور والالتزام به وبعضها الاخر نظر اليه بإيجابيه وبانه يشكل تعزيزا لعملية التحول الديمقراطي. [١]

(١) تليلان، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أبرز ما جاءت التعديلات الدستورية التي شهدتها مرحلة ١٩٨٩م الى ٢٠١١م في الأردن:

المادة (١/٢٢) انشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات

المادة (٧٣/١-٢) اذا حل مجلس النواب فيجب اجراء انتخابات عامة بحيث يجتمع المجلس الجديد في دوره غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعه اشهر على الاكثر وتعتبر هذه الدورة العادية وفق احكام المادة (٧٨) من هذا الدستور وتشملها شروط التمديد والتأجيل .

اذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كان الحل لم يكن ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد.

والغاء الفقرات من ٤-٦ التي تسمح بتأجيل الانتخابات وتغييب السلطة التشريعية .

المادة (٧٤) إضافة الفقرة الثانية على ان يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال اسبوع من تاريخ الحل .

المادة (٧٨) تعديل مدة الدورة البرلمانية حيث نصت الفقرة الثالثة على انه تبدا الدورة العادية لمجلس الامة في تاريخ الذي يدعى فيه الى اجتماع وفق الفقرتين السابقتين وتمتد هذه الدورة العادية سته اشهر.

يتضح ان التعديلات الدستورية قد اتجهت بشكل اساسي نحو العودة الى الدستور عام ١٩٥٢م والغت الكثير من التعديلات التي ادخلت عليه، واتجهت نحو اعادة الفصل والتوازن بين السلطات، هذا بالإضافة الى ادخال مواد جديدة لها اثر ايجابي على تعزيز المسار الديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل من ابرز التعديلات الدستورية على صعيد تعزيز الحياة الديمقراطية تلك التي اسهمت بالدرجة الاولى في اعادة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بشكل لا تتغول به واحدة على اخرى، بحيث يجب على الحكومة التي تحل مجلس النواب ان تستقيل خلال اسبوع، واجراء الانتخابات في فترة لا تزيد عن اربعة اشهر، وخلافا لذلك يعود المجلس للانعقاد وستمر في اعمله لحين اجراء الانتخابات، وزيادة مدة الدورة البرلمانية الى ستة اشهر بما يضمن الرقابة اطول على السلطة التنفيذية، وعدم جواز حل مجلس النواب لنفس السبب اكثر من مرة، كما نصت التعديلات على تشكيل هيئة مستقلة للأشراف على الانتخابات. وتخفيض سن الترشح للانتخابات لـ(٢٥) سنة شمسية.

كما تجلى اثر التعديلات الدستورية على المسؤولية الوزارية من خلال رقابة البرلمان ووظائفه التشريعية التي من شأنها ان تعزز دور مجلس النواب في الرقابة والتشريع بما يضمن المحافظة على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وسحب صلاحيات السلطة التنفيذية في اصدار القوانين المؤقتة بموجب التعديل الذي اجرى على المادة (٩٤) من الدستور.

ومن أبرز ما تمت اضافته على مواد الدستور المادة التي تتعلق بأنشاء محكمة دستورية كونها تعد من اهم الضمانات القانونية للحقوق والحريات العامة للمواطنين، وترسخ مبدا احترام الدستور والفصل بين السلطات، فضلا عن كونها ضمانة لدستورية القانون، وتطبيق عملي لأليات المسائلة العامة والشفافية.

إن جوهر وجود المحكمة الدستورية قائم على الرقابة على عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما يصدر عنهما من انظمة وقوانين ولها صلاحية الالغاء، في حين كان التغول من قبل السلطة التنفيذية هو السائدة، والرقابة الدستورية تؤدي الى احلال الاعتبارات القانونية محل الاعتبارات السياسية وتسهم في صيانة الدستور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن التعديلات المهمة تلك التي اكدت على استقلالية السلطة القضائية ومنحتها صلاحيات جديدة، حيث جاء التعديل ليؤكد ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها، وللمجلس القضائي وحده الحق بتولي الشؤون المتعلقة بالمحاكم النظامية وحصر تعيينات القضاء بالمجلس الفضائي الاعلى وهو امر بالغ الاهمية حيث كانت سابقة محصورة بتنسيب من وزير العدل، ومحاكمة الوزراء امام القضاء واتهامهم من النواب، بالأكثرية بدلا من الثلثين، والفصل في صحة نيابة اعضاء مجلس النواب، وحصر دور محكمة امن الدولة في ثلاثة اختصاصات هي الجرائم الخيانة العظمة والتجسس والارهاب.

كما نصت التعديلات ان تكون محكمة العدل العليا على درجتين، اي بما يسمح باستئناء احكامها. وجاء نص واضح يؤكد ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته، واقتصر دور محكمة امن الدولة على النظر في قضايا الخيانة العظمى والتجسس والارهاب. كما منحت النصوص الدستورية الجديدة صلاحيات جديدة للقضاء فيما يتعلق بصحة نيابة اعضاء مجلس النواب ومحاكمة الوزراء امام القضاء.

وفي مجال الحريات العامة، فقد عززت التعديلات هذه الحريات وخاصة لجهة احترام حقوق الانسان ومنع تعذيب المعتقلين او تقييد حرية المواطنين بدون اجراء قضائي.

لا شك ان جزءا مهما من التعديلات وبعض الاضافات شكل نقلة نوعية لترسيخ اسس الحياة الدستورية والتطور الديمقراطي والفصل والتوازن وهذا لا ينفي ان البعض رأى ان التعديلات قصرت عن الاستجابة لمتطلبات اخرى. وفي مقدمتها قوى المعارضة وقد تركزت مطالباتها بضرورة ان يكون مجلس الاعيان منتخبا وان يتم تبني طريقة جديدة في تشكيل الحكومات بحيث يكلف رئيس الاغلبية البرلمانية بتشكيلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التعديلات على الدستورية من عام ٢٠١١م الى ٢٠١٤م

تهدف النظم السياسية إلى تحقيق أعلى مستويات العدل والسلم الاجتماعي بهدف الوصول إلى تحقيق العدل والسلم الاجتماعيين وتحقيق مطالب واحتياجات المواطنين وبسط الأمن والاستقرار الناجم عن القبول والرضا العقلي بعيدا عن اي شكل من اشكال الخوف والسلطوية، وبهذه الاجراءات وغيرها، وقد سعى النظام السياسي الأردني كنظام "نيابي ملكي وراثي" للوصول الى نظام يحفظ كرامة مواطنيه، ويحترم حرياتهم وحقوقهم ويحقق العدل والمساواة، ويزيد من درجة المشاركة السياسية ويحمي السلم الاجتماعي للوصول الى مزيد من الشرعية السياسية وبالتالي الاستقرار للدولة، وقد تعرض الدستور الاردني لسنة ٢٠١١م والصادر عام ١٩٥٢م للعديد من التعديلات وصلت الى ٣٠ تعديلا نتيجة لظروف داخلية وخارجية وأحداث اثرت على مسار الحياة السياسية في الدولة عبر خمسة عقود مضت، ويأتي التعديل للمواد الدستورية في هذه الايام لتحصينها والتخلص من كل الاختلالات والشوائب التي حصلت في السابق والتعديلات الدستورية هي تجسيد للإرادة الملكية في أحداث الاصلاح السياسي ومواكبة العصر، في احداث نقلة نوعية للنظام السياسي القائم، اذ تشكل نقطة الانطلاقة في عمليات الاصلاح السياسي للوصول الى نظام سياسي ديمقراطي محدث تحترم فيه الحريات العامة ويحافظ على حقوق المواطنين ويساهم في زيادة درجة المشاركة السياسية وعمليات صنع القرار مما يساهم في زيادة درجة الشرعية السياسية والقبول للنظام القائم ممارسة واجراءات، ويؤدي الى مزيد من الاستقرار السياسي القائم على الرضاء النفسي والقبول العام، وتحقيق مبدأ سيادة القانون مما يقود الى احقاق العدالة بين كل المكونات الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التعديلات الدستورية المتعلقة بالبرلمان الأردني ٢٠١١م-٢٠١٤م

تضمنت التعديلات لسنة الدستورية لسنة (٢٠١١م) ٤٥ مادة ووضع ١٥ مادة جديدة وإلغاء العديد من المواد، وتتعلق التعديلات بشكل أساسي بتعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحصين مجلس النواب من الحل، والنص على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي.

ونظراً لأهمية البرلمان الأردني وأهمية قانون الانتخاب في حياة البلاد السياسية، وكونه المدخل الأهم للإصلاح السياسي، فقد استنفذ الجزء الأكبر من جهد لجنة الحوار، حيث تمحورت النقاشات داخل اللجنة في المحصلة النهائية حول عدد محدود جداً من السيناريوهات وقد تركز الجدل حول القبول بمبدأ قائمة نسبية على نطاق المحافظة، مع اعتبار المحافظة دائرة انتخابية واحدة لها عدد محدود من المقاعد . [١]

وقد جاء نص المادة (٩٤) من الدستور قد جاء مطلقا بحيث يملك مجلس الأمة دورتين عاديتين متتاليتين لإقرار القوانين المؤقتة من تاريخ عرضها عليه وبغض النظر عن المجلس الذي يقرها أو يعدلها، سواء أكان هو نفس المجلس الذي عرضت عليه تلك القوانين المؤقتة ابتداءً في أول اجتماع له، أو أي مجلس آخر تشكل على ضوء قرار الحل بعد انقضاء الدورة العادية الأولى، بحيث يتبقى لمجلس النواب الجديد دورة عادية واحدة لإقرار القوانين المؤقتة التي عرضت على المجلس الذي سبقه.

---

(١) ذو الحسن، الشريفة منار محمد (٢٠١٣) الإصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص ٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان سبب حل مجلس النواب من كونه ينطوي على حق السلطة التنفيذية في إنهاء حياة البرلمان مبكراً قبل موعده الدستوري الذي حدده الدستور بأربع سنوات شمسية. [١] فهو على خلاف ما يشاع من أنه يعتبر امتهاناً لإرادة الأمة الممثلة في نوابها، فإنه يعد احتكام إلى إرادة الأمة ودعوة ومواجهة الناخبين ليقولو كلمتهم في النزاع القائم بين الحكومة والبرلمان، لذ فقد أفرد الدستور الأردني مجموعة من الضمانات الإجرائية المتعلقة بحل مجلس النواب لكي لا تتعسف السلطة التنفيذية عند استعمالها هذا الحق حيث طالت التعديلات الدستورية لعام (٢٠١١م) بعض هذه الضمانات، وإن من أهم هذه الضمانات ما يلي : [٢]

" أن تكون الإرادة الملكية بحل مجلس النواب مسببة، وعلى الرغم من أهمية التسبب إلا أن التعديلات الدستورية الأخيرة لم تنص صراحةً على أن تكون الإرادة الملكية مسببة، بل أبقت شرط التسبب مشاراً إليه بشكل غير مباشر في المادة (١/١٧٤) من الدستور التي تنص على أنه: " إذا حل مجلس النواب لسبب فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه" . لحل مجلس النواب، فقد أوجدها المشرع الدستوري من خلال تعديل المادة (٧٤/٢) من الدستور والتي تلزم الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، بحيث لا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها". [٣]

تضمنت التعديلات الدستورية الأخيرة مجموعة من الأحكام الخاصة بتشكيل السلطة التشريعية بشقيها الأعيان والنواب. فعلى صعيد مجلس النواب، فقد تم تعديل المادة (٦٧) من

---

(١) المادة ٦٨ من الدستور الاردني لسنة ١٩٥٢ .

(٢) نصراوين، مرجع سابق، ص٢٢٨ .

(٣) نصراوين، المرجع سابق، ص ٢٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور وذلك بالنص صراحة على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء. [١]

حيث أن إدخال عنصر مستقل للإشراف على الانتخابات التشريعية هي الهيئة المستقلة للانتخاب من شأنه أن ينهي عصر هيمنة السلطة التنفيذية على اجراء الانتخابات التشريعية في كافة مراحلها ، ابتداءً بتنظيم جداول الناخبين ومروراً بالأشراف على التصويت وانتهاءً بفرز الأصوات وإعلان النتائج، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحقق أقصى درجات النزاهة والموضوعية عند اجراء الانتخابات التشريعية.

حيث جاء في المادة (١٩) المعدلة في سنة ٢٠١١م بأن " تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها ، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء" .

وفي ذلك تعزيز للنزاهة والشفافية في إجراء الانتخابات النيابية .

إن التعديل الدستوري الجوهري فيما يتعلق بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب يتمثل في سحب الاختصاص في النظر بالطعون بصحة عضوية أعضاء مجلس النواب من المجلس نفسه وإعطائه إلى القضاء النظامي، بحيث يحق لكل ناخب بأن يقدم طعنا إلى محكمة الاستئناف التابعة لها الدائرة الانتخابية للنائب المطعون بصحة نيابته في دائرته الانتخابية وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، وتكون قرارات المحكمة نهائية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن.

---

(١) المادة ٦٧ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ المعدل في سنة ٢٠١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء في هذا الصدد يختص القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب. في حين كان لمجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ، ومن شأن ذلك تعزيز استقلال القضاء وتمكينه من الفصل في الطعون الانتخابية النيابية بحياديه ونزاهة .[١]

وقد ارتأت اللجنة الملكية بأن التعديل الدستوري لسنة ٢٠١١م يهدف إلى : [٢]

١. تساهم في التفاف أوسع عدد من المواطنين على نطاق الوطن حول برامج محددة.
٢. تفسح المجال في الظروف الحالية تكوين تحالفات مبدئية تستند إلى وحدة البرامج بين الأحزاب والقوى الوطنية المستقلة .
٣. أنها تتيح فرصة هامة للأحزاب بأن تفوز ببعض المقاعد .
٤. لا يمكن لأي جهة سياسية أن تستحوذ على جميع المقاعد كما يجري الترويج من أجل رفضها بل أن كل قائمة ستحصل على مقاعد تتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها .

ومن الأمور الأخرى ذات الصلة بالعضوية في مجلس النواب والتي كانت مثار نقاش الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة الملكية لتعديل الدستور بتخفيض سن الترشح لمجلس النواب من (٣٠) سنة إلى (٢٥) سنة شمسية، وهو الاقتراح الذي رفض مجلس الأمة إقراره .

وقد رأت اللجنة أن الحياة النيابية تبدأ بطرح هذه التحديات والسبل البرامجية لمواجهتها في مرحلة الترشيح للانتخابات، بحيث تكون التحديات وليست الشعارات أو النزعات الشخصية هي محور البيانات الانتخابية والنقاشات والحوارات بين المرشحين وبين قواعدهم الجماهيرية فيتعمق

---

(١) المادة ٧١ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ المعدل في سنة ٢٠١١ .
(٢) ذو الحسن، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بذلك فهم المواطن لهذه التحديات، ويزداد وعي المرشحين بمتطلبات المواطنين، وتزداد قدرتهم على ترجمتها إلى برامج عملية تضع الحلول الواقعية والعلمية لهذه الاحتياجات .[١]

وقد نصت المادة (٥٦) على أنه " لمجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب . في حين كان النص السابق (لمجلس الوزراء حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب).

بحيث مجلس النواب ممثلاً حقيقياً لمواقف الناخبين، ومخولاً، وبالتالي يتم إجراء حوار وطني حول التحديات الوطنية على اختلاف أنواعها وأن يكون قادراً على أن ينتج توافقاً بين غالبية أعضاؤه على برامج وطنية تحقق طموحات أبناء الوطن في الحياة الأفضل والمنعة والازدهار للوطن، وبذلك يكون مجلس النواب شريكاً حقيقياً في صنع الرأي العام والقرارات، ومبادراً في طرح سياسات مكملة أو بديلة للسياسات الحكومية في إطار مفهوم يؤمن بأن هدف السلطتين هو تحقيق النفع العام والمصلحة الوطنية العليا وعلى ضوء ذلك رأت اللجنة الملكية أن تكون أهداف قانون الانتخاب العام، على النحو التالي : [٢]

١. إنتاج مجلس النواب يمثل الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية والاتجاهات الفكرية والسياسة كافة تمثيلاً حقيقياً، ويكون قادراً على ممارسة دوره الدستوري في التشريع والمسائلة والمراقبة .

(١) ذو الحسن، مرجع سابق، ص ٨٨ .

(٢) ذو الحسن، مرجع سابق ص ٨٨-٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. أن يكون مجلس النواب هو المكان الأساسي لإجراء النقاشات الوطنية التي تنتج عنها سياسات وقرارات تتحقق على أرض الواقع .

٣. أن يكون المجلس قادراً في آليات عمله الداخلي، على تحويل خلاصة النقاشات إلى سياسات وقوانين ناظمة للعمل .

ومن أبرز ما أحدثته التعديلات الدستورية لعام (٢٠١١) فيما يخص البرلمان الأردني أنها سمحت بتشكيل حكومة برلمانية دون الحاجة إلى أي تعديل على أحكامه، حيث جاءت المادة (٣٥) من الدستور لتعطي المواطنين الأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ورسالتها سليمة .

وأن تعديل هذه المادة من الدستور قد أتاحت الفرصة أمام الأحزاب والنقابات المهنية والجمعيات بترشيح أعضائها إلى البرلمان مما يساعد في تحقيق مطالبها وطرح آرائها بما يتعلق بأمور الدولة .

أما فيما يخص التعديلات على قانون الانتخاب لسنة ٢٠١٢ فقد المشرع الأردني في يوم ٢٣ تموز ٢٠١٢ على قانون الانتخاب المعدل والمثير للجدل والذي جرى فيه زيادة مقاعد القائمة الوطنية لتصل إلى ٢٧ مقعداً بدل ١٧ مقعد، ليرتفع بذلك عدد مقاعد المجلس إلى ١٥٠ مقعداً، فيما طالبت المعارضة الأردنية وزعماء قبليون بإلغاء نظام الصوت الواحد وإقرار قانون انتخاب مختلط ٥٠% قائمة وطنية و ٥% دوائر فردية يمنح الناخب حق الانتخاب بعدد مساوي لعدد مقاعد دائرته، وعلى ضوء ذلك أعلن الملك عبدالله الثاني بن الحسين تعهداً بإجرائها قبل نهاية عام ٢٠١٢م .

أما في العام ٢٠١٤م فقد أورد في مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ٢٠١٤م : يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٦٧) من الدستور ويستعاض عنه بالنص التالي : "تنشأ بقانون هيئة مستقلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدير الانتخابات النيابية والبلدية واي انتخابات عامة وفقا لأحكام القانون ، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة اي انتخابات اخرى او الاشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات" .

ومما سبق فإن هذه التعديلات تعتبر تعديلات جريئة تتدرج في اطار الاصلاح الشامل وانها تعمل على تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخابات وتمنح الملك حق تعيين مدير المخابرات العامة ورئيس هيئة الاركان المشتركة بهدف النأي بالجيش والاجهزة الأمنية عن السياسة والتجاذبات السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التعديلات الدستورية المتعلقة بالأحزاب الأردنية

يعرف الحزب السياسي بأنه بناء سياسي يتكون من مجموعة من الافراد يسعون الى تحقيق اهداف مشتركة عن طريق الحصول على السلطة السياسية وذلك على السلطة السياسية وذلك طبقا لعقيدة معينة تحكم سلوكها وما يتضمنه هذا السلوك من سلطة اصدار القرارات. [١]، ويعرف ايضا: بأنه اتحاد او تجمع من الافراد ذو بناء تنظيمي على المستوى القومي او المحلي يعبر في جوهرة عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويهدف الوصول الى السلطة السياسية او التأثير عليها بواسطة انشطة متعددة، خصوصا من خلال تولي ممثليهم للمناصب العامة سواء كان عن طريق العملية الانتخابية ام بدونها. [٢]

وتقوم الاحزاب السياسية بوظيفة تنشيط الرأي العام وتوجيهه من خلال مد المواطنين بالمعرفة والمعلومات حول المشاكل التي تواجههم وتزودهم بالحلول المناسبة لها، لذلك فهي تلجأ الى عقد الندوات وتنظيم النقاشات او تلجأ الى وسائل الاعلام التي يمتلكها الحزب، او الاتصال المباشر بالمواطنين عبر تنظيم اللقاءات مع الزعماء، وتعتمد الاحزاب السياسية على هذه الوسيلة بصورة فاعلة في التجمعات القبلية والعشائرية والريفية .

---

(١) الهاشمي، طارق علي(١٩٩٠) الأحزاب السياسية، وزارة التعليم العالي، مطابع التعليم العالي، بغداد، العراق، ص ٨٣ .

(٢) حرب، أسامه الغزالي(١٩٨٧) الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ص ٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن هذا لا يعني ان وجود الاحزاب السياسية يضمن تحقيق المشاركة السياسية بل على العكس من ذلك هناك بعض الاحزاب والنظم الحزبية تعمل على قمع المشاركة السياسية او الحد منها حفاظا على موقعها في السلطة او ثروتها الاقتصادية او مكانتها الاجتماعية (الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) ويكون النفوذ بيد القلة من القادة وتكون مسؤولية الكثرة محدودة.[١]

من هنا قامت لجنة الحوار الوطني بإنجاز مسودة قانون الاحزاب بعد ان ابعدت جميع الشروط الامنية او ذات الطابع الامني وابعدت كذلك كل الاسباب التي تبعث الريبة من الانتساب الى الاحزاب. وجرى اقتراح تشكيل لجنة تتبع لها الاحزاب، ليس وزارة الداخلية كما تسهيل عمليات تسجيل الاحزاب تخفيض عدد المؤسسين.

وقد جاء في المادة (٦- أ) من قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠١٢م على أنه " يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص من سبع محافظات على ان لا تقل نسبة النساء بينهم عن (١٠ بالمئة) ونسبة المؤسسين من كل محافظة عن (٥بالمئة)" [٢] .

وترى لجنة الحوار الوطني أن الأحزاب تشكل عنصرا مهما في تطوير الحياة النيابية، فالأحزاب الوطنية الملتزمة بثوابت الدولة الاردنية ومبادئها وقيمتها، تشكل محورا مهما في تأطير النقاش الوطني حول مجمل التحديات التي تواجه الوطن. وفي الوقت ذاته يجب ان تكون قادرة على وضع البرامج العملية لمعالجة هذه التحديات، معتمدة في ذلك على المعلومات الدقيقة والتحليل العلمي للوصول الى برامج سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تطرحها على الناخبين

---

(١) حرب، مرجع سابق، ص ٨٧ .

(٢) المادة (٦/أ) من قانون الأحزاب الأردني لسنة ٢٠١٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مرحلة الترشيح والاعدادات للانتخابات، وتتبناها اذا قدر لها ان تتمثل في مجلس النواب، وتلتزم بها وتدافع عنها، وتظهر، في الوقت ذاته، المرونة اللازمة في الحوار بهدف التوافق حولها كلما كان ذلك ممكنا، دون ان يمس ذلك بجوهر فكرها وايدولوجيتها لذلك، قامت اللجنة بوضع مشروع قانون جديد للأحزاب يهدف الى ما يلي : [١]

١. تبسيط اجراءات تسجيل الاحزاب، مع تأكيد التزامها الصارم، قانونيا وذاتيا، بالمرجعية الوطنية الخالصة.

٢. ازالة العقبات الادارية التي تواجه عملها

٣. توفير الدعم المالي لتمكينها من القيام بنشاطاتها ضمن احكام القانون

٤. تبسيط الاجراءات الرقابية على انشطتها المالية دون المساس بفاعلية هذه الرقابة

٥. تسهيل قدرتها على الحصول على التمويل من قبل مؤيديها داخل الاردن، والتشديد على منع التمويل الخارجي بكل اشكاله.

٦. تمويل جزء من تكاليف حملاتها الانتخابية.

٧. تحديد صلاتها مع الجهات الرسمية وتبسيطها بما يضمن اقصى درجات الحرية لحركتها.

حيث صدر نظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٣م، بمقتضى المادة (٢٨) من قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢م، حيث جاء في المادة الثانية من النظام أن المساهمة المالية هي المبلغ الذي يقدم من أموال الخزينة لدعم الأحزاب وفقاً لأحكام هذا النظام، وجاء في المادة الرابعة ، الفقرة (أ) من النظام أن تكون المساهمة المالية المقدمة

(١) ذو الحسن، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحزب خمسين ألف دينار سنوياً تدفع على دفعتين متساويتين خلال شهر حزيران والثانية خلال شهر كانون الأول .

كما جاء في قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢م، الكثير من النصوص التي وردت في قانون الأحزاب السياسية رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧م، إلا أنه أختلف عنه، في بعض مواده، حيث ورد في القانون الجديد نصوص جديدة لم تكن قد وردت في القانون السابق، ويمتاز قانون الأحزاب السياسية على أن تطرح برامجها السياسية وقوائم مرشحيها على أساس تلك البرامج السياسية .

وحسب القانون تضم لجنة شؤون الاحزاب التي يرأسها وزير الداخلية للرئيس، والأمينيّن العاميّن لوزارتي العدل والداخلية، إضافة للمفوض العام لحقوق الانسان وشخصية من القطاع الخاص وافق ٢٣ حزبا أردنيا خلال جلسة حوارية، على ٨ تعديلات رئيسية، على مشروع قانون الأحزاب السياسية، المتوقع إحالته للنقاش والإقرار ضمن جدول أعمال الدورة الاستثنائية المقبلة لمجلس النواب.

وتأسيسا على هذا فإن تعد الاحزاب السياسية من الوسائل الرئيسية لتنظيم المشاركة السياسية، وتزداد الحاجة اليها للقيام بهذا الدور في الاردن، من اجل تعبئة الجماهير ولا سيما تلك الطبقات التي لا تملك الوعي اللازم بحقوقها وواجباتها.

ومن أهم الآثار التي تركتها التعديلات الدستورية على قانون الأحزاب بأن قانون الأحزاب الأردني رقم (١٦) المعدل لسنة ٢٠١٢م، جاء بكثير من المواد والنصوص التي فتحت المجال وبشكل واضح وصريح أمام الأحزاب لتشارك في الانتخابات في مختلف مستوياتها ومواقعها، وهذا الأمر شجع الأحزاب السياسية في الأردن بأن تطرح برامجها السياسية وقوائم مرشحيها على أساس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك البرامج السياسية، كما أوردت في تأسيس الأحزاب بأن يكون على اساس المواطنة والمساواة والتعددية السياسية والديمقراطية، وذلك ما أعطى للمواطن الشعور بأن المجال لتأسيس الأحزاب السياسية دون تمييز.

أما فيما يخص نص القانون رقم (٦) المعدل فيستنتج من هذا التعديل بأنه يساعد فئة الشباب على ممارسة العمل الحزبي، وكذلك فتح القانون أمام المرأة الاردنية للمشاركة في تأسيس الأحزاب السياسية ، وجعل وجودها في الحزب أمراً إجبارياً، مما ساعد على تمكين المرأة سياسياً مع التأكيد على أهمية وجودها في الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية .

ومن ناحية أخرى صدر نظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية الاردنية، مما يساعد في حل أحد أهم معوقات الاحزاب السياسية ومشاركتها .

كما انه من أبرز ما أثرته التعديلات الدستورية من ٢٠١١م الى ٢٠١٤م على قانون الأحزاب بأنها "حافظت على جوهر القانون السابق والذي يجعل من الأحزاب أُطُراً محدودة التأثير والأثر في الحياة السياسية والنيابية، وخاضعة باستمرار للهيمنة الأمنية التي ترتاب من كل عمل سياسي حرّ"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التعديلات الدستورية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني

أن عدم إجراء تعديلات دستورية خلال مرحة التحول الديمقراطي من عام ١٩٨٩م وحتى عام ٢٠١٠م جاء متوافقاً إلى حد كبير مع موقف مؤسسات المجتمع المدني من الدستور، فرغم أن أول إشارة حول ضرورة إجراء تعديلات دستورية، تسهم في تعزيز العلاقة بين مؤسسة الحكم والشعب الأردني جاءت عبر الميثاق الوطني عام ١٩٩١م (الميثاق الوطني،١٩٩١)، إلا أن المجتمع المدني لم يبلور طيلة مرحلة التحول الديمقراطي وحتى عام ٢٠١٠م أي مؤسسات متخصصة تعنى بالدستور، ثم أن مطالباته حول إجراء تعديلات دستورية، لم تتبلور بصورة واضحة ومكثفة إلافي مرحلة متأخرة مع حلول عام ٢٠٠١م، على أثر حل البرلمان وتأجيل الانتخابات لمدة عامين وتوسع الحكومة في اصدر القوانين المؤقتة.[١]

وقد تخلل التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن خلال العام ٢٠١٢م القوانين والهيئات والمحاكمات المذكورة أعلاه تحت بند "الحق في المشاركة العامة، الديمقراطية والحوكمة الرشيدة"، حيث رأى بأن قانون الانتخاب، بصيغته المعدلة، جاء متعاكساً مع أهداف الإصلاح السياسي المطلوبة، وكما أثبتت التطورات اللاحقة. كما أن التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠١٢م لم تكن بأفضل من تلك التي أدخلت على قانون الانتخاب، فقد "حافظت على جوهر القانون السابق والذي يجعل من الأحزاب أُطُراً محدودة التأثير والأثر في الحياة السياسية والنيابية، وخاضعة باستمرار للهيمنة الأمنية التي ترتاب من كل عمل سياسي حرّ" . حسبما جاء في التقرير.

---

(١) تليلان، مرجع سابق، ص ٢٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بمحاكمة مسؤولين بقضايا فساد، أكّد التقرير بأن "الشعور السائد لدى قطاعات واسعة من الرأي العام وقوى المجتمع السياسية والمدنية هو أن "مكافحة الفساد" تخضع للإنتقائية ولحسابات سياسية، وليس للمعايير القانونية". وطالب التقرير بإعادة صياغة القوانين الناظمة للعمل المالي والإداري للدولة على أساس من الوضوح والشفافية والدقّة والتفصيل، وتعزيز الرقابة والمحاسبة وتغليظ العقوبات الرادعة لأي تلاعب أو إهدار للمال العام على مستويات المسؤولية كافة.

على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، استعرض التقرير التطورات على صعيد الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي وأوضاع السجناء والسجون، والحق في الجنسية والحق في اللجوء والحق في حرية التعبير والرأي والصحافة، والحق في تداول المعلومات والحريات الاكاديمية والحق في التجمع السلمي والحق في التجمّع والتنظيم.

تحدّث التقرير عن اعتقال مئات المواطنين خلال ٢٠١٢م، خصوصاً خلال وبعد مظاهرات الاحتجاج على رفع الأسعار في تشرين الثاني، وعن تعرّض العشرات منهم إلى التعذيب قبل أن يتم الإفراج عنهم لاحقاً بأوامر ملكية. وأشار التقرير بأن الحكومات التي تعاقبت على البلاد في ٢٠١٢م لم تأخذ بالتوصيات والملاحظات التي نشرت في تقارير سابقة فيما يتعلق بأوضاع السجناء والسجون ؛ فالاكتظاظ لا يزال موجوداً ولم تنفّذ الوعود بالإسراع في إغلاق سجن الجويّدة / رجال نظراً للحالة الإنسانية المزرية التي يعيش فيها المعتقلون والسجناء هناك.

وبخصوص المشكلات المرتبطة بالتجنيس، جدّدت الجمعية مطالبتها للحكومة بضرورة الإسراع في إغلاق هذا الملف من خلال الالتزام الدقيق والواضح بقانون الجنسية، وبعدم سحب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنسية إلاّ بموجب قرار قضائي قطعين وكذلك من خلال تشكيل لجنة للنظر في الشكاوى الواردة على الحكومة و/ أو منظمات حقوق الإنسان حول سحب الأرقام الوطنية.

وفيما يتعلق بالحق في اللجوء أستعرض التقرير اوضاع اللاجئين السوريين في الأردن، وأكّد الحاجة الماسة لتكثيف الجهود الإنسانية من أجل تخفيف معاناتهم، وهذا يتطلب من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مضاعفة الجهود والأموال المخصصة لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن، ومضاعفة الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الأردن. والأمر نفسه ينطبق على جامعة الدول العربية التي يجب أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تُنشأ في إطارها وكالة متخصصة للمساعدات الإنسانية، من أجل تقديم المعونات اللازمة للاجئين ومساعدة الأردن ودعمه مالياً لكي يتمكن من مواصلة القيام بواجبه الإنساني تجاههم وإلى أن تصل الأزمة السورية إلى نهايتها التي يتمنى الجميع ان تكون قريبة.

وحول الحق في التنظيم لاحظ التقرير بأن القوانين المنظمة لهذا الحق لا تزال تفرض العديد من العراقيل عليه وتخضعه لرقابة وسيطرة صارمة من جانب السلطات الحكومية، ولذلك تدعو الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان منظمات المجتمع المدني إلى تنظيم حملة واسعة تدعو إلى إعادة النظر بقوانين الجمعيات والأحزاب والعمل بحيث تنسجم هذه مع تعديلات الدستور (٢٠١١) ومع المعايير الدولية، خصوصاً العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المنشور في الجريدة الرسمية الاردنية.

واستعرض التقرير الانتهاكات التي وقعت ضد الحق في حرية الصحافة والتعبير، والحق في تداول المعلومات والحريات الأكاديمية. وطالب التقرير بإلغاء القانون المعدّل لقانون المطبوعات والنشر، وإعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر الأصلي بحيث يقلّص عدد "المحظورات" الواردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه، بحيث تقتصر على ما له علاقة بالأمن الوطني والأخلاق العامة، كما تطالب بذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من جانب الدولة الأردنية. كما تطالب الجمعية بإعادة النظر بالقانون المعدّل لقانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات وبخاصة المادة ١٣ منه.

أما القسم الثاني من التقرير، فقد استعرض أوضاع الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ، مثل الحق في الصحة والعمل والتعليم والحق في بيئة نظيفة والحق في السكن وحقوق الطفل والحق في الغذاء، والمساواة بين الجنسين، والحق في الثقافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أثر التعديلات الدستورية من ٢٠١١م الى ٢٠١٤م على التنمية السياسية في الأردن

يلعب تعديل الدستور دوراً كبيراً في تحديد طبيعة التنمية السياسية ومداه ، كما أن مواد الدستور والقوانين التي تنظمها أثناء عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن تكون كاملة، وبالتالي، فإن قوى التغيير ومن ضمنها البرلمان الأردني والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، حينما تعمل من أجل زيادة دمقرطة تشريعاتها، فإن ذلك يندرج في سياق الجهد الهادف إلى تعزيز عملية التحول نحو الديمقراطية والتنمية السياسية المستدامة .

كما تعبر التنمية عن منطلق فكري عصري كاد ان يدخل في عداد المنطلقات الاعتقادية التي توجه مسار الأمة ونظمها الاجتماعية والسياسية الحاكمة، وهذا الجوهر ينصب على احداث تغيير البنية الاجتماعية في المجتمع من خلال احداث تحول في البنية الاقتصادية تارة وفي البنية الثقافية تارة اخرى، وفي كل الاحوال يكون الاهتمام بالتطوير السياسي مدخلا مؤشرا الى التحول الحضاري المنشود باعتبار ان السياسة تشرف على الصالح العام وتكون موجها ومرشدا له فتكون بالتالي بؤرة صلاح او فساد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التنمية السياسية في الأردن

عملت الحكومات المتعاقبة في الأردن منذ عام ١٩٨٩م الى ٢٠١٤م على توفير وتهيئة متطلبات التنمية السياسية، والعمل على عودة الحياة البرلمانية الحزبية، ابتداءً من تجميد الأحكام العرفية ثم إلغاؤها، وإصدار قانون الأحزاب السياسية، وقانون المطبوعات والنشر، والعديد من القوانين، من منطلق عصري لبداية مرحلة جديدة، تتوفر فيها جميع أجواء الإصلاح السياسي التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع الأردني .

" كما أن الفرصة في المشهد السياسي الراهن هي أكبر من أي وقت مضي في ما يتعلق بإنجاز حزمة تغييرات مطلوبة وشبه متفق عليها في الحياة السياسية المحلية، فكل أسباب نجاح عملية التغيير متوفرة او متاحة ويعني ذلك عمليا أن الفشل في مهمة الإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي بعد الآن لا يوجد ما يبرره بشرط ان تأخذ التجربة مداها اللازم لتهيئة البنية التحتية للإصلاحات التي باتت معروفة للجميع ".[١]

(١) المشاقبة، أمين (٢٠١٢) النظام السياسي الأردني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مفهوم التنمية السياسية

تعد التنمية السياسية متطلبا أساسياً للتنمية والاقتصاد، حيث أن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دورا حاسما في اعاقة او تسهيل التقدم في متوسط دخل الفرد، ومن ثم من المناسب فهم التنمية على انها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي. والتنمية السياسية هي تحديث سياسي وهي تعني دراسة البلاد الغربية المتقدمة والحديثة وطرق محاكاة الدول النامية لها فهو يعني ان البلاد الحديثة والغربية هي صانعة "النموذج" ومحددة العصر بالنسبة للتنمية السياسية. كما أن التنمية السياسية هي نمط لسياسة المجتمعات الصناعية: والافتراض هنا هو الحياة الصناعية تولد نمطا اصيلا ومشتركا للحياة السياسية يمكن لأي مجتمع ان يحاول الاقتراب منه سواء كان صناعيا أو غير صناعي.

يعرف الاصلاح السياسي على انه عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، وبذلك تطوير وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخليا واقليميا ودوليا.

وقد تباين علماء السياسة في تحديد مفهوم التنمية السياسية، فقد أستخدم هذا المصطلح وناقشه العديد من المفكرين، ويشير اصطلاح التنمية السياسة إلى عملية التغير العضوي في طبيعة النظم"، ويعني هنا التحول نحو النظم الديمقراطية، وتتوافق فكرة "التغير العضوي في طبيعة النظم "، ويعني هنا التحول نحو النظم الديمقراطية، وتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع حركة التصنيع الحديثة، كذلك يمكن ان يشير الى التحديث السياسي وايضا النمط السياسي والى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية الى اخرى، والمشاركة السياسية .[١]

ويقصد بالتنمية السياسية تحديد وقياس مدى عمق وترسخ البناء القانوني والمؤسسي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة سواء السلطة التشريعية او السلطة القضائية ، وهذا يقود الى ضرورة توسعة درجة المشاركة السياسية في أتخاذ القرارات واستبدال العلاقات العمودية البيروقراطية بالعلاقات الافقية الديمقراطية التي تحكم الحاكم بالمحكوم في المجتمع ، عبر وجود عقد او دستور يحدد واجبات وحقوق كلا الطرفين. [٢]

وبالتالي فهي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على استعمال وسياستها على سائر اقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن اضفاء الشرعية على السلطة

بحيث تستند الى اسس قانوني يتصل باعتلائها وممارساتها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث يقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الاخرى، فضلا عن اتاحة الوسائل الكفيلة لتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين [٣]

---

(١) السمالوطي، نبيل(١٩٨٧) بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ص ٥٥

(٢) عارف، نصر (١٩٩٤) نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط ٢ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٣ .

(٣) وهبان، أحمد (٢٠٠٠) نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ص ١٤٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية السياسية هي عملية تاريخية متعددة الابعاد والزوايا تستهدف تطوير او استحداث نظام سياسي عصري، ويشكل اساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة المؤسسات السياسية– الرسمية والطوعية– التي تتمايز عن بعضها بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا ونمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير.

وتعتبر التنمية السياسية ومؤشراً على فاعليته، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعد المظهر الاساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار، كما أنها تشير الى المشاركة المتزايدة او الانخراط من جانب المواطنين في انشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي. (١)

واستناداً على ما سبق فالتنمية بشكل عام تعني التطور باتجاه ايجابي للإنسان والموارد والانجازات أما التنمية السياسية بشكل خاص، فهي التي تهتم بدراسة الانظمة السياسية في الدول والحياة السياسية للمجتمعات باعتبار ان السياسية هي المرجعية العليا لصناعة القرار، وتبني السياسات العامة بها فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من اوجه التنمية الشاملة

في كل الاحوال تعتبر التنمية السياسية التطور الملموس في واقع الدول والمجتمعات من حيث انها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الانسان.

---

(١) نقرش، عبدالله(٢٠٠٥) إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الأردنية ، مجلد (٣٢) العدد (٣)، عمان، الأردن، ص ٥١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعني هذا المصطلح التحول نحو الديمقراطية أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي أو الانتقال من الشكل التقليدي للحكم الى الشكل الحديث عبر عملية توسيع وتركيز السلطة وتوافر التمايز والتخصص، وتكامل البناءات السياسية [١]

وتهدف التنمية السياسية الى تحقيق ما يلي: [٢]

١.تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الاصول او الانتماءات، او الثقافة.

٢.مشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال نظام مجلس الامة والمؤسسات الدستورية والقانونية.

٣.عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة والفصل بين السلطات، ووجود حق الاعتراض، والنقد الموضوعي، وحق المواطنين في متابعة ومراقبة اجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية.

٤.قيام السلطة على اسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد المناصب القيادية مكفولا للجميع استنادا الى معايير موضوعية، وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد واسس قانونية وفي اطار حدود يحددها الدستور.

٥.نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملاً رشيداً

---

(١) القطارنة، محمد(٢٠٠٦) الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية . ص ١١٤.

(٢) وهبان، مرجع سابق ، ص ١٠٥-١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦.تحقيق وحدة التكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد ادنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية

ومن خصائص التنمية السياسية أنها أداة لتحقيق الحرية السياسة وغير الرسمية وعلى الرغبة الشخصية للمواطنين، ولا تتم في غياب الحرية الاعلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

مؤشرات التنمية السياسية في الاردن

يمثل البرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأردني من أهم مقومات التنمية السياسية ، و الحياة الديمقراطية في المجتمع، و تعد احد أهم المؤشرات لعملية تصاعد، أو تراجع التنمية السياسية بشقيها الفردي والمؤسسي، كما أنها تعكس حلقة مهمة من حلقات تطور النظام السياسي والتشريعي والاجتماعي للدولة، وتظهر مدى رغبة كل من الدولة والمجتمع في تبني منهجا ديمقراطيا تشاركيا، يسعى لتعزيز التنمية السياسية.

في اواخر الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين فإن كثيرا من الدول العالم الثالث اتجهت نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، وذلك نتيجة التأثير بها من قبل الدول الداعمة اقتصاديا والتي يتناسب مستوى هذا الدعم ايجابيا مع ما تحققه من اصلاحات سياسية وديمقراطية.[١]

ويعود قرار النظام السياسي الاردني في التحول نحو الديمقراطية لأسباب داخلية وخارجية، اما الاسباب الداخلية فهي نتيجة الاوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها البلد نتيجة الارتفاع الكبير في المديونية التي وصلت الى ثمانية مليارات دولار، وزيادة نسبة البطالة الى مستوى يتراوح ما بين ١٢% الى ١٥% أدى ذلك إلى إهتزاز العملة الاردنية وانخفاض قيمة الدينار الاردني الى النصف تقريبا مما ادى الى انخفاض كبير في قدراتها الشرائية في اعقاب القرارات الخاطئة التي واكبت قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة العربية المحتلة. [٢]

---

(١) مصالحه، محمد(٢٠٠١) دراسات في البرلمانية الأردنية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٧٩.

(٢) مصالحه، المرجع السابق، ص ٨٠-٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" وكونت هذه الظروف مجتمعةً أزمة اقتصادية خانقة طالت الاغلبية الساحقة من أبناء الوطن، أدت الى تكوين حالة من الاحتقان الشعبي، فحدثت مظاهرات جماهيرية في جنوب الاردن في عام ١٩٨٩م، وهي مناطق تعتبر تاريخيا موالية للنظام وأعتقل عديد من الاشخاص خلال هذه المظاهرات واعمال العنف الا بعد أن قدمت الحكومة استقالتها، وحقيقة أن هذه الأحداث كانت موجهة ضد الحكومات المتعاقبة التي تسبب في هذه الازمة ولم تكن موجهه إلى النظام وقد تعامل النظام الاردني مع احداث نيسان بأسلوب حضاري عبر الوسائل السليمة والديمقراطية من خلال التجاوب مع المطالب الشعبية بصورة متدرجة تترافق مع لمحافظة على هيئة الدولة والنظام في وجه الاحداث، وتعتبر احداق الجنوب المنبه للدولة بأن هناك اخطاء مهمة يجب تلاقيها وهي واحدة من العوامل التي ادت الى التحول نحو الديمقراطية" . [١]

بذل الأردن مجهوداً كبيراً في السنوات التي تلت التحول باتجاه الديمقراطية، وذلك في الفترة التي اعقبت عام ١٩٨٩م، والتي تمثلت بانطلاقة العمل في مجلس الامة وعودة الحياة البرلمانية والحزبية، ولتحقيق ذلك لا بد من الارتكاز على مؤسسات تقوم بتنفيذ هذه الآلية، وحتى يكون العمل مؤسسياً لا عشوائياً ارتأت الدولة الاردنية إنشاء وزارة التنمية السياسية لتعمل ضمن قواعد محددة وهي "بناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار من الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وكافة فئات المجتمع وفعاليته، وارساء الاردن، نموذجا لمجتمع مدني معاصر، متسامح، منفتح، متماسك، يساعد على الشراكة في الحياة العامة وبفعل طاقات ابنائه يستثمرها لبناء اردن حديث ومتطور" (استراتيجية وزارة التنمية السياسية في الاردن، دائرة الدراسات والبحوث، ٢٠٠٦).

---

(١) مصالحه، مرجع سابق ، ص ١٥-٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولدعم مسيرة التنمية السياسية في الأردن فقد جاءت وزارة التنمية السياسية بالعديد من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ويمكن اجمالها من خلال ما يلي: [١]

١- تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية)

٢. الحفاظ على الاستقرار السياسي والامن الوطني

٣. ضمان مشاركة فاعلة لكل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية

٤. اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية.

٥. احترام الحريات والمساواة وتكافؤ الفرص .

٦. ارسال قواعد الشراكة في مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الاردني

٧. مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف الميادين وتعزيز دورها في الاحزاب والمجالس النيابية والبلدية والهيئات الخيرية.

وكانت أهم انجازات وزارة التنمية السياسية في مجالات تحقيق التنمية السياسية في الاردن:

١.تعاونت الوزارة مع الجهات المعنية في وضع مسودة كل من قانون الاحزاب السياسية وقانون البلديات التي تم اقرارها مؤخرا بعد موافقة مجلس النواب عليهما.

٢.اعدت الوزارة خطة برنامج عمل للحوار الحكومي مع كافة فعاليات المجتمع حول الصيغة المثلى لقانون الانتخابات حيث تم عقد (ستة لقاءات) شملت عدة قطاعات ممثلة لـ (القطاع الخاص، القطاع النسائي، مركز الدراسات الاستراتيجية، النقابات المهنية، رؤساء الجامعات، الاحزاب السياسية)

---

(١) استراتيجية وزارة التنمية السياسية في الاردن، دائرة الدراسات والبحوث، ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣.قامت الوزارة بعقد عدد من الورش واللقاءات المشتركة مع لجان من المؤسسات المجتمع المدني لوضع مشروع مسودة القانون تمهيدا لعرضها على رئيس الوزراء

٤.أعدت الوزارة برنامج عمل لتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية وواجباتهم الوطنية حيث اطلقت الوزارة في الاول من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦ م حملة توعية واسعة تحت شعار(أعرف حقوقك تحمي نفسك) شارك فيها على مدار شهر كامل ممثلون من المؤسسات الرسمية والاهلية ومواطنين من مختلف شرائح المجتمع وذلك من خلال تخصيص (٢٥٠) دقيقة تلفزيونية للتوعية بالحقوق والواجبات.

واستكمالا للحملة وزعت الوزارة في الاول من شهر نيسان عام ٢٠٠٦ (٥٠٠.٠٠٠) نسخة من الدستور الاردني كملاحق في جميع الصحف اليومية، وعدد من الصحف الاسبوعية، وكما وزعت الى طلبة المدارس بالمدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم (١.٦٠٠.٠٠) نسخة على شكل كتيب صغير من الدستور الاردني

٥.عقدت الوزارة العديد من الورش والحوارات مع الممثلين من اغلبية الاحزاب السياسية في الاردن بهدف البحث في اوجه تطوير الحياة الحزبية، حيث اسفرت هذه اللقاءات عن اعداد مسودة قانون الاحزاب السياسية والذي تم عرضه مجلس الامة.

قانون الانتخابات في الاردن في اطار الاصلاح السياسي في الاردن:

إن أول خطوات الاصلاح السياسي يجب ان تبدأ بإصلاح التشريعات، وذلك من اجل التكيف مع مراحل النمو والتطور الذي تمر بها المجتمعات، ومن هذه القوانين قانون الانتخابات في الاردن، لتساهم الانتخابات في دفع عجلة التنمية السياسية التي تتحدث عنها كافة اوساط وتيارات المجتمع الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملية إيجاد قانون عصري، يعني قانون منسجم مع متطلبات كافة الاطراف على ان لا يكون إخراجاً حكومياً فقط، وانما يستلزم مشاركة فاعلة من كل الاطياف والتيارات والاتجاهات السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال حوار وطني شامل يتم فيه وضع أجندة تشمل كافة انواع الاصلاح السياسي، من اجل التأكيد على المشروعية الدستورية في المؤسسات والقانون.

أما شكل قانون الانتخابات المطلوب فهو الذي يسمح بإدخال العمل الحزبي داخل مجلس النواب والذي يعتبر طريقة للمشاركة في الحكومة، ويفسح المجال امام التعدية السياسية، وانجاز مثل هذا القانون سيؤدي الى بناء جبهة داخلية متماسكة تحتمل اي صدمات مفترضة، وتعالج ما سبق ذكره من استحقاقات، على كافة الاصعدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثر التعديلات الدستورية من ٢٠١١ – ٢٠١٤ على التنمية السياسية في الأردن

لعبت التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور الأردني ٢٠١١ –٢٠١٤م دوراً كبيراً في التحول الديموقراطي والتنمية السياسية في الأردن حيث شكلت نقلة نوعية لترسيخ أسس الحياة الدستورية والتطور الديمقراطي والفصل والتوازن بين السلطات.

أن التنمية السياسية لها العديد من المحددات الرسمية، والغير رسمية التي قد تسهم سلباً أو إيجاباً في عملية التنمية السياسية، وتتفاوت أهمية أدوارها التنموية ، وتتضمن هذه المحددات البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، والأجهزة التنفيذية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية كالمدارس، والجامعات ومراكز الأبحاث، والمفكرين. [١]

وإن من أبرز المحددات الراهنة لعملية التنمية السياسية هو البرلمان الأردني ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وهذه المحددات لها أهمية بالغة في عملية التنمية السياسية بكافة أشكالها، وذلك بهدف رقي المجتمع وتطوره وتقدمه الذي لا يتم بدونها .

([١]) العزام، عبدالمجيد(٢٠٠٦) التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديموقراطي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد٢ المجلد ٣٣، الاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التعديلات الدستورية المتعلقة بالبرلمان الأردني وأثرها على التنمية السياسية

يعتبر البرلمان من أهم المؤسسات الرسمية في الأردن، حيث أنه يمثل بناء الديمقراطية، وتجسيد الرأي العام، وتجديد الحياة السياسية، فمن خلاله تسن القوانين وتحدد السياسات العامة، كما أنه يعتبر المحدد الأول للسياسات العامة للدولة ويمكن للبرلمان بأن يلعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية.

نظراً لتعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة، اصبحت الديمقراطية النيابية هي الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب والوسيلة الفعالة للقضاء على فكرة الحكومة الاستبدادية التي تقوم وتستند الى إرادة الشعب ولتعترف بالديمقراطية كأساس لمصدر السلطة في الدولة.[١] وتقوم هذه الديمقراطية على اساس ان الشعب يقوم بانتخاب عدد من النواب الذين يكونون البرلمان، يتعاونون مع السلطة التنفيذية في تولي السلطة باسم الشعب ونيابة عنه ولمدة محدودة من الزمن، فالشعب لا يمارس السلطة ولا يشارك النواب فيها، وانما لا يترك لهؤلاء النواب الممارسة الكاملة نيابة عنه، وينطقون بإسمه ويعبرون عن مصالحه.[٢]

ونتيجة لازدياد الوعي السياسي وارتفاع المستوى الثقافي وانتشار الافكار الديمقراطية اصبح الشعب لا يرضى بهذا القدر من الحقوق السياسية واخذت الشعوب تطالب بالمزيد من التمتع بهذه الحقوق خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الحكم بصورة اكثر جدية لا ممارسة الانتخابات فقط وهذا ما دفع العديد من الدول النيابية الى اجراء تعديلات كان من شانها ازدياد رقابة الشعب على المجلس

---

(١) حمادي، شمران(١٩٧٥) النظم السياسية، مطبعة دار السلام، بغداد العراق، ص ١٠٣ .

(٢) بسيوني، عبدالغني(٢٠٠٤) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، مطابع السعدون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النيابي، كأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي، وكذلك اصبح للشعب حق حل البرلمان اذا ما فشل في حل مشاكله وتلبية متطلباته من خلال مناقشتها واصدار قرارات تساعد في حلها او التخفيف منه[١]

كما ان تزايد تأثير الناخبين على نوابهم نتيجة لاستمرار العلاقة بينهم وتوطيدها سواء أكان في عملية الانتخاب أو بعدها، وبالنتيجة أتجه النظام النيابي الى أخذ الصورة الاكثر تمثيلا للشعب وطبقاته واتجاهاته المختلفة كافة ، وتحقيق مشاركة اكبر في ممارسته للسلطة عن طريق الاخذ ببعض المظاهر الديمقراطية شبة المباشرة فالبرلمان يقوم بمناقشة هموم المواطنين بعد ايصالها له عن طريق قنوات المشاركة السياسية ومن ثم حلها، وتمكين المعارضة من تأدية دور في العملية السياسية وكسب خبرة سياسية، اضافة الى انه يعد احد ادوات التنشئة السياسية في مراحل النضج اذا يتيح لأعضائه فرصة معرفة واكتساب القواعد ومهارات اللعبة التشريعية، كما يعتبر اداة تثقيفية مهمه للمواطنين اذا ما تابعت وسائل الاعلام ما يجري داخل اروقته من مداولات.[٢]

ويختلف هذا الدور للبرلمان من نظام سياسي لأخر، كونه استبدادي ام ديمقراطي، ومدى ما ينعم به من استقرار سياسي واقتصادي ففي النظام الديمقراطي تتاح الفرصة للبرلمان ولمخطاف القوى والتجمعات والاحزاب السياسية من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، ففي هذه الانظمة تكون العلاقة بين الجهاز الحاكم (حكومة، مجلس تشريعي) وبين (الشعب علاقة تقوم على التفاعل والتحاور) . [٣]

---

(١) حمادي، مرجع سابق، ص ١٠٣ .

(٢) المنوفي، كمال (١٩٨٧) أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص ٢٣٥.

(٣) عاشور، أحمد صقر(١٩٨٦) الإدارة العامة، مدخل مقارن، دار المعرفة للطباعة والنشر.ص٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالبرلمان في هذه الأنظمة تزداد قوته سواء أكان على الصعيد السياسة الداخلية او الخارجية ليصبح مركز الثقل فيها، بوصفة المعبر عن ارادة الشعب.[١]

وهذا يعني ان البرلمانات في هذه الانظمة تعد من المؤسسات المهمة التي تحقق المشاركة السياسية، خاصة اذا ما كانت حرة في عملها وقائمة على اساس الكفاءة والنزاهة فهو يتيح من للمواطنين بان يشعروا ان لهم دورا مسؤول في عمل الدولة فهو يحرك وعيهم السياسي ويطوره من خلال النظر الى دورهم في المشاركة السياسية بانها ليست حق فقط او وظيفة بل هي واجب ايضا تفرضه ضرورات المواطنة على جميع ابناء الوطن.

اما في الانظمة الاستبدادية، فان قاعدة المشاركة من قبل المجتمع والقوى السياسية الاخرى ان وجدت، تكون هامشية في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، اذ يكون البرلمان عبارة عن ديكور سياسي مهمته الموافقة على قرارات رئيس الجمهورية، اذ تنفرد قيادات الجهاز الحكومي بصياغة القرارات بلا رقابة او مسائلة او توجيه من قبل جهاز يمثل الارادة الشعبية، وعندما لا تعبر المجالس النيابية عن الارادة الشعبية كونها لا تنتخب انتخاباً حراً، فإن ما تمارسه من سلطات على الجهاز التنفيذي ليعبر بدوره عن المصالح العليا للمجتمع، لان هذه المجالس لا تعكس إرادة الشعب الحقيقية وفي وضع كهذا يمكن أن يكون المجلس النيابي أداة تسبب الانحراف لأداة ضبط الرقابة بالنسبة للجهاز الحكومي، وان يكون همها تحقيق المصالح الخاصة وغير موجهه لخدمة المصالح العامة لجميع الشعب، وان غياب هذه المجالس معناها ان الشعب لا يشارك في الحكم ولا في التوجيه ولا رقابة على أعمال السلطة التنفيذية وهو سقوط الضمان بأن ما يصدر من تشريعات وكذألك ممارسة الجهاز التنفيذي من سياسات سيكون لخدمة الشعب.

---

(١) السيد، جلال، سامي مهران (١٩٨٤) البرلمان المصري، تقاليده ، رقابة التشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق باثر الاصلاح السياسي على المجالس النيابية في الاردن للفترة التي تغطيها الدراسة منذ العام (٢٠٠١) صعودا، باعتبارها من القنوات المهمة للمشاركة السياسية في الاردن فلم يخف على المسؤولين والمعارضين الأردنيين ان تأجيل الانتخابات البرلمانية المقررة لعام (٢٠٠١) قد خضع للأوضاع السياسية الجارية بالمنطقة وان من شان اجراء الانتخابات في تلك الاجواء ان يوثر بشكل كبير واساسي على نتائجها على الرغم من ان الحكومة الاردنية سبق ان اعدت القانون المؤقت رقم (٣٤ لسنة ٢٠٠١) الذي اشتمل على تطورات مهمه لزيادة الضوابط اللازمة لنزاهة الانتخابات وتبسيط أجرائها وتحسين التمثيل ، وزياده عدد المقاعد البرلمان من (٨٠ الى ١٠٤) وزيادة عدد الدوائر من (٢١ الى ٤٥) فان الحكومة اقدمت على تعديله بالقانون رقم (١١ لسنة ٢٠٠٣) الذي خصص(٦) مقاعد لتتنافس عليها الكوتا النسائية الى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الاخرى كافة وبهذا ازداد عدد مقاعد البرلمان من (١٠٤الى ١١٠) الى انه ابقى على نظام الصوت الواحد مع تعدد المقاعد في الدوائر الانتخابية .[١]

لذا جاءت الانتخابات البرلمانية في المملكة بتاريخ (١٧ حزيران ٢٠٠٣) بعد ان تأجلت عن موعدها الاصلي والمقرر في عام (٢٠٠١) وهي اول انتخابات في عهد الملك عبدالله الثاني وكانت مؤسسة الحكم تهدف من وراء تأجيل الانتخابات الى تحسين الوضع الاقتصادي وذلك بعد تطبيق شروط النقد الدولي وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها حيث بلغت نسبة البطالة (٣٠%) في حين بلغت نسبة الفقر (١٢%) اكثر وحيث تم رفع اسعار اكثر من (٩٠) سلعة بسبب تعرض الاردن لضغوط صندوق النقد الدولي بالإضافة الى اسباب اخرى كان من ابرزها :

(١) الدعجة، هايل(٢٠٠٢) مجلس النواب الاردني بين الشعار والتطبيق، وزارة الثقافة، عمان، ١٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ادخال التعديلات الجديدة على القانون الانتخابي رقم(٣٤ لسنة ٢٠٠١)

٢. تنامي جملة من الأحداث والتطورات خارج الاردن وداخله.

٣. ازدياد المخاوف من ان يؤدي الوضع الاقليمي والركود الاقتصادي الى نجاح برلمانيين معارضين، كالذي حصل في انتخابات العام (١٩٨٩) وبشكل اقل في انتخابات العام (١٩٩٣).

٤. مراهنه الحكومة الاردنية على ان الحرب الامريكية على العراق انتهت، فظهرت نتائجها للعيان، وتم حصرها دون التأثير على الاردن سواء في الجانب الاقتصادي او السياسي.

٥. ان القضية الفلسطينية والاهمية التي يواليها الشعب الاردني لها لم تكن غائبة عن مؤسسة الحكم الاردنية عند اتخاذها قرار تأجيل الانتخابات، على امل ان تكون الانتخابات الاسرائيلية قد جرت واتت بحكومة غير حكومة شارون تقبل العودة الى طاولة المفاوضات ، وان في الافق حلا واضحا يبدا العمل على تطبيقه .

ثم جرت الانتخابات التشريعية اللاحقة في (٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧) وفقا لقانون الانتخابات رقم (٣٤ لسنة ٢٠٠١) وبلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع (٢.٤) مليون ناخب شكلت النساء (٥٢%) منهم ، وبلغ عدد المرشحين (٨٨٥) مرشحا منهم (٩٩) امراه، وحددت اللجنة العليا للانتخابات (١٤٣٤) مركز اقتراع تضم (٣٩٩٥) صندوقا موزعا على (٤٥) دائرة انتخابية . امتنعت احزاب المعارضة عن المشاركة في الانتخابات، باستثناء حزب جبهه العمل الاسلامي والتيار الديمقراطي الذي يضم (٤) احزاب يسارية وقدم حزب جبهه العمل الاسلامي(٢٢) مرشحا بينهم امرأة واحده ترشحوا (١٨) دائرة انتخابية بينما قدم تيار الديمقراطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٩) مرشحين ، وشاركت التكتلات العشائرية بقوة في الانتخابات اضافة الى عدد كبير من التجار ورجال الاعمال.[١]

وفي ظل تنامي التطورات التي شهدتها دول العالم المختلفة ومنها الدول العربية والاسلامية فقد اصبحت دمقرطة المجتمعات من اهم الظواهر السياسية التي اجتاحت تلك المجتمعات ولأن بدأت بعض الدول العربية في اتجاه نحو الديمقراطية وتطوير نظم الحكم فيها بناء على المتغيرات الجديدة التي طرأت على المنطقة العربية، فان الاردن كان من الدول العربية القليلة التي اصغت الى الخطة التغيرية الواجب اتباعها قبل غيرها حيث بدا التوجه نحو الديمقراطية الحقة بعد تفجر غضب الشارع الاردني على سوء الاوضاع الداخلية فكان اعطاء الشارع الغاضب حق المشاركة في الحياه السياسية متنافسا لتخفيف حالة الاحتقان واصبحت الحياة البرلمانية بعد ذلك تخضع لظروف وشروط عديدة توثر في رسم السياسة الاردنية داخليا وخارجيا وتجعلها تخضع لمطالب وتوجهات الشارع الاردني.

أسهمت التعديلات الدستورية ٢٠١١م بتعزيز استقلالية البرلمان وتفعيل دوره من خلال معالجة القيود القانونية، ومن خلال الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بتطوير لجان البرلمان الأردني، مع إضفاء طابع الأحزاب في البرلمان مما يسهم في زيادة الفاعلية البرلمانية وتفعيل الرقابة السياسية على البرلمان، وبذلك بقيت الرقابة البرلمانية على الهيئة التنفيذية مما أنتج مجلس نيابي يعمل على أساس المصلحة العامة .

(١) ذو الحسن، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التعديلات الدستورية المتعلقة بالأحزاب الأردنية وأثرها على التنمية السياسية

كان أول ظهور للأحزاب السياسية في الأردن في أوائل العشرينيات من القرن الماضي ولقد نشأت الأحزاب السياسية الأردنية، على أثر معارضتها للانتداب البريطاني آنذاك ورغبتها في الاستقلال، وتشكلت القيادات الحزبية آنذاك من فئات المجتمع الاجتماعية والاقتصادي، وبعدد من المتنفذين الذين شغلوا مناصب سياسية رفيعة .

وجدت الاحزاب السياسية في اوروبا وذلك بفعل دخول نظام الاقتراع العام الى الحياة السياسية، هذا النظام الذي بدا بصوره واضحه في انجلترا ولاسيما بعد الاصلاح الانتخابي لعام (١٨٣٢) وقيام المنظمات المحلية على اثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية ، وتتبع ذلك جمعيات التسجيل التي تقوم بمهمه تسجيل الناخبين وفحص القوائم الانتخابية هذه الجمعيات انتشرت في كل انحاء انجلترا ففي عام (١٨٦١) تأسست (جمعية التسجيل الليبرالية) التي كانت النواة لتأسيس الحزب الليبرالي، وفي عام (١٨٦٨) تزايد عدد الناخبين اثر اصلاح النظام الانتخابي، فقد تشكلت اللجان الانتخابية لتوجيه الناخبين وتنظيمهم ومن ابرز هذه اللجان لجنة (برمنكهام) وكان على راسها (شامبرلن) وتوسعت هذه اللجنة الى (الاتحاد الوطني للجمعيات الليبرالية) وذلك في عام (١٨٧٧) وفي هذا التاريخ كانت البداية لظهور الاحزاب الحديثة وما يراد قوله أن الاحزاب الداخلية التي تشكل اثر تطور الانظمة الانتخابية في البرلمانات.[١]

بعد التطور الاجتماعي وتطور الديمقراطية النيابية في اغلب الأنظمة السياسية، اصبحت الاحزاب السياسية تودي دورا مؤثرا في القرارات السياسية الصادرة عن الحكومة، فما هو الحزب

---

(١) الطعان، عبدالرضى(١٩٩٠) البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد . ص ١٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي؟ وكيف توثر في القرار السياسي؟ وكيف يسير عملية المشاركة في مختلف الانظمة السياسية؟

الحزب السياسي هو بناء سياسي يتكون من مجموعةً من الأفراد يسعون الى تحقيق أهداف مشتركة عن طريق الحصول على السلطة السياسية وذالك طبقا لعقيدة معينة تحكم سلوكها، وما يتضمنه هذا السلوك من سلطة اصدار القرارات ،وايضا يعرف الحزب السياسي بانه أتحاد او تجمع من الافراد ذو بناء تنظيمي على المستوى القومي أو المحلي يعبر في جوهره عن المصالح؛ قوى اجتماعية محدده ويهدف الوصول الى السلطة السياسية ام التأثير عليها بواسطة انشطة متعددة خصوصا من خلال توالي ممثليهم للمناصب العامة سواء كان عن طريق العملية الانتخابية ام بدونها [١]

تأسيسا على هذا تعد الاحزاب السياسية من المؤسسات المهمة للقيام بوظيفة المشاركة السياسية كونها قنوات اتصال الجماهير ، فهي تستوعب او تفهم جيدا المطالب الشعبية ثم تقوم بالتعبير عنها من خلال تقديم مجموعه من الاهداف السياسية المنظمة او من خلال التعرف على المشكلات والاهتمامات الخاصة للمجتمع كما أنها تؤيد انصارها على ممارسة الديمقراطية وهي بوصفها قناه للمشاركة السياسية يتضح دورها من خلال وظائفها فهي تقوم بالتنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية وغرس قيم معنية ربما تكون ديمقراطية وشمولية من خلال غرس مجموعه من المعايير والقيم السياسية بل يمتد نشاطها ليشمل تغيير هذه الثقافة وهذا يتوقف على مدى قوة الاحزاب في التأثير على الجماهير [٢]

(١) حرب، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما انها تقوم بدور التجنيد السياسي من خلال تدريب وتخريج السياسيين على المستوى الوطني من بين كوادرها من خلال تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة او الدفع بهم الى الانتخابات العامة. [١]

وهي أيضاً تقوم بتجميع المصالح من خلال اختيار الحزب قضية أو مجموعة قضايا وحسب درجة أهميتها والحاجة لها بالنسبة للمجتمع ويقوم بوضعها في برنامجه الانتخابي او يجعلها تستقطب أكبر عدد ممكن من المواطنين من خلال تجميع مصالحهم وتقديمها للبرلمان وهذا يجعلها لها سلطة مؤثرة على الحكومة وسياستها العامة وفي الديمقراطية الغربية تحتكر الاحزاب السياسة عملية الترشيح للانتخابات العامة ومن ثم القيام بالدعاية الانتخابية مثلا هنالك انتخابات اولية لاختيار مرشحي الحزب ومن ثم القيام بالدعاية الانتخابية وتمويلها وادارة الحملات الانتخابية من بعدها و يعني ان الاحزاب السياسية الامريكية هي التي تشكل الحكومة والتي توثر عليها ايضا احزاب المعارضة) ويختلف هذا بالتأثير على مدى رغبة الرئيس في الفوز في ولاية ثانية فاذا كان راغبا في ذلك فانه يرجع الى حزبه لغرض الموافقة على تصرفاته اما اذا كان غير مرغوب بولاية ثانيه او انتهاء ولايته الثانية فان تأثير حزبه على قراراته يكون اقل من الحالة الاولى.[٢]

كما أن الاحزاب السياسية تقوم بوظيفة تنشيط الرأي العام وتوجيهه من خلال إمداد المواطنين بالمعرفة والمعلومات حول حل المشاكل التي تواجههم وتزودهم بالحلول المناسبة لها لذلك هي تلجا الى عقد الندوات وتنظيم النقاشات او انها تلجا الى وسائل الاعلام التي يمتلكها الحزب او الاتصال المباشر بالمواطنين عبر تنظيم اللقاءات مع الزعماء وتعتمد الاحزاب السياسية على هذه الصورة الفعالة في التجمعات القبلية والعشائرية والريفية لكن هذا لا يعني ان وجود الاحزاب

---

(١) بسيوني، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٢) ذو الحسن، مرجع سابق، ص ٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية يتضمن تحقيق المشاركة السياسية بل على العكس من ذلك هنالك بعض الاحزاب والنظم الحزبية تعمل على قمع المشاركة السياسية او الحد منها حفاظا على موقعها في السلطة او ثروتها الاقتصادية او مكانتها الاجتماعية (الامتيازات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية) ويكون النفوذ بيد القلة من القادة وتكون مسؤولية الكثرة محدودة. (١)

وتأسيسا على هذا تعد الاحزاب من الوسائل الرئيسية لتنظيم المشاركة السياسية وتزداد الحاجة اليها للقيام بهذا الدور في البلدان النامية من اجل تعبئة الجماهير ولاسيما تلك الطبقات التي لا تمتلك الوعي اللازم بحقوقها وواجباتها فمثلاً نظام الحزب الواحد لا يقوم بقمع المشاركة السياسية وانما يقوم بتعبئتها فهذا النظام من حيث الظاهر يأخذ بالمشاركة السياسية ولكن حقيقة الامر تكون هذه المشاركة غير فعالة ومؤثرة في اختيار القادة السياسيين او انتقاء السياسات العامة و المشاركة السياسية هذه مجرد اداة لا ضفاء صفة شرعية على النظام السياسي وتبرير افعاله وتصرفاته فهو يمنع المشاركة السياسية بالمعنى المحدد والمتفق علية لهذا الاصلاح بوصفه هو المسيطر على السلطة من جانب وعدم وجود احزاب اخرى الى جانبه من جانب اخر ، وهو يقوم بحشد جماهير لغرض انتخاب أعضائه وحثهم على المظاهرات والمسيرات الشعبية وحثهم للمشاركة (٢)

اما في نظام تعدد الاحزاب ، تعد الاحزاب السياسية اداة لتنظيم جماهير الشعب سياسيا كونها قنوات تنظيميه للاتصال مع اجهزه السلطة في تأثير الدولة على سياستها وقراراتها ، وهي ايضا تأخذ الدور الرقابي على تصرفاتها فمن خلالها يتعرف النواب على اتجاهات الراي العام وخاصة عندما تكون صلة الحزب بقواعده الجماهيرية قوية فأنها ستكون اداة اعلام نواب البرلمان

(١) حرب، مرجع سابق، ص ١٨٩ .

(٢) حرب، مرجع سابق، ص ١٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذين يراقبون البرلمان اكثر فاعلية لأداء وظيفته الرقابية على الجهاز التنفيذي وهذا يجعل من الاحزاب اداة ضبط ورقابة على اداء الحكومة وتصرفات اجهزتها .[١]

ومن ثم فان غياب نظام تعدد الاحزاب او ضعف كيانه يمثل خللا في التأثير المنتظم والرقابي على اجهزة الحكومة فغياب هذا النظام معناه ان عملية انتخاب اعضاء البرلمان لن تكون على اساس سياسية وانما على اساس الشخصية وانطلاقا من برنامج سياسي وانما من مجموعة افكار فردية مما يؤدي الى رجحان الكفة التنفيذية اذ تلتزم بخطط وبرامج عمل من صنعها .

وبناء على ذلك ايقن النظام السياسي الاردني بان الحياة السياسية في البلاد لا يمكن ان تستقيم في ظل عمل الاحزاب السياسية وبان عمليات الاصلاح السياسي ، وبان عميات الاصلاح السياسي التي شرع بتنفيذها تستجوب احداث تغير لقانون الاحزاب وذلك للدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية والاثر الاكبر لها في عملية التنشئة السياسية ، كونها من الوسائل الرئيسية ولاسيما تلك الطبقات التي لا تمتلك الوعي الازم بحقوقها وواجباتها لذلك صدر قانون الاحزاب السياسية لعام (٢٠٠٧) الذي يمكن اعتباره قانونا معدلا لقانون الاحزاب السياسية لعام (١٩٩٢) حيث تم تعديل حيث تم التعديل واضافة بعض المواد والفقرات على قانون الاحزاب السابق ومن بين اهم التعديلات التي جاءت بالقانون. [٢]

١. اشارت المادة (٥) فقرة (أ) بان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسمائة عضو، على ان يكون مقر اقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الاقل بينما ان عدد الاعضاء المؤسسين في قانون (١٩٩٢) خمسون عضوا مؤسسا.

---

(١) ذو الحسن، مرجع سابق، ص ٩٩ .

(٢) (وثيقة قانون الاحزاب لعم ٢٠٠٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. اكدت المادة (٢٠) الفقرة(أ) على انه لا يجوز التعرض للمواطن او مسائلته او المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه الحزبي.

٣. ونصت المادة (٢٧) من القانون على كل حزب قائم تصويب اوضاعه وفقا لا حكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد عن سنة اعتبارا من تاريخ هذا القانون واذا لم تم تصويب اوضاعها خلال هذه المدة يعتبر الحزب منحلاً.

وقد رات اللجنة ان الاحزاب تشكل عنصرا مهما في تطوير الحياة النيابية فالأحزاب الوطنية الملتزمة بثوابت الدولة الاردنية ومبادئها وقيمها ، وتشكل محورا مهما في ذلك .

وقد رات اللجنة ان الاحزاب تشكل عنصرا مهما في تطوير الحياة النيابية فالأحزاب الوطنية الملتزمة بثوابت الدولة الاردنية ومبادئها وقيمها تشكل محورا مهما في تأطير النقاش الوطني حول مجمل التحديات التي تواجه الوطن. وفي الوقت ذاته يجب ان تكون قادرة على وضع البرامج العملية لمعالجة التحديات معتمده في ذلك على المعلومات الدقيقة والتحليل العلمي للوصول الى برامج سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تطرحها على الناخبين في مرحلة الترشيح والاعداد للانتخابات وتتبناها اذا قدر لها ان تمثل في مجلس النواب وتلتزم بها وتدافع عنها وتظهر في الوقت نفسة المرونة اللازمة في الحوار بهدف التوافق حولهما كلما كان ذلك ممكنا من دون ان يمسها ذلك بجوهر فكرها وأيديولوجيتها ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التعديلات الدستورية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني الأردني وأثرها على التنمية السياسية

لقد ارتبط الازدهار السريع لخطاب مؤسسات المجتمع المدني في الاردن والعالم العربي منذ نهاية عقد الثمانينات في الاقرن الماضي ، وذلك نتيجة للتراجع الملحوظ في دور الدولة وفشلها في برامج التنمية ، وبتأثير عوامل عديدة ، أهمها تفاقم أزمة الديون الخارجية ،واستنزاف قدرة الدولة على تحقيق التكامل والوفاق الوطني. (١)

لهذا برزت أهمية عمل هذه المؤسسات غير الحكومية ، واتسع مهام عملها ووظائفها وتناميها بشكل سريع في الاردن ، كما هي في شتى أنحاء العالم ، بحيث أصبحت أدوار هذه المؤسسات متزايدة في مجالات التنمية والطوير الاقتصادي والاجتماعي.

إذ ان التنمية السياسية تساهم في دفع عجلة دور هذه المؤسسات في المشاركة السياسية ، لابد من الاشارة الى المناخ الذي رافق ميسرة قيام مؤسسات المجتمع المدني في دول المختلفة التي تعد أهم قنوات المشاركة الشعبية ، وان اعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية ، وزيادة على ذلك فان الادارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو العقد الاجتماعي (روسو ولوك وهوبز والألماني هيجل وكارل ماركس والكسيس دي توكفيل وأنطونيو غرامشي) وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقية او توسع نطاق مظاهرة في المجتمعات المعاصرة المعقدة فهي اداة ضرورية زيادة اندماج المواطنين في العملية السياسية الجارية داخل النظام السياسي بوصفها اداة

---

(١) (الحوراني، مرجع سابق، ص ٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتعبير عن مختلف الاهتمامات التي تمثل مختلف النشاطات الانسانية سواء اكانت سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية ام ثقافية.[١]

لذلك تعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في اطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية .[٢]

وتعد هذه المؤسسات بمثابة مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية من خلال ممارسة العمل الديمقراطي داخل اروقتها كالدخول في حوار مع الاعضاء الاخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد اصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي اليها ليمارسه بنفس الحماس والايجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله فاعتاد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة او الجمعية او المنظمة يؤدي الي تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يملونه في البرلمان او لاختيار الحكومة التي تحكمه اذ انها تقوم العملية السياسية وتقوم بجمع المصالح وتنميتها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية ونشر المعلومات في الإصلاح الاقتصادي فهي تملك تأثيرا كبيرا في المشاركة السياسية .[٣]

---

(١)عبدالله ، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

(٢) الصبيحي، أحمد شكر(٢٠٠٠)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه، (٣٧) ، ط١، بيروت، تشرين الأول، ص ٣٢.

(٣) الصاوي، علي (١٩٩٣) التنظيمات غير الحكومية والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٥) ، ايلول ، ١٩٩٣، ص ١٠٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية اخرى تحد من سلطة الدولة من خلال قيامها بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها وبدور الوسيط اذ ما تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على الطابع الاستقلالي لها فأنها سوف تؤدي دور الوسيط الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة ويضبط الياتها على وفق نسق معين يقدم متى تطلبت المصلحة الوطنية ذلك فهي تتحول بهذا الشكل الى وسائل وطنية جماهيرية لتنشيط الفعاليات السياسية الحرة داخل المجتمع وقنوات يتم من خلالها تحريك مطالب المواطنين وعرضها على الحكومة وأداة بين المواطنين والدولة اذ تعاملهم الدولة ليس بوصفهم افراد عزل بل مواطنين ينتمون الى جماعات او مؤسسات اكبر

توفر لهم قدراً من الحماية ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس اعضائها تقوم على المساواة والانصاف وتقبل الرأي الأخر والاستعداد للمشاركة والتعاون والتضامن ولتحمل المسؤولية والمبادرة للعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة فمن اهم الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات هي اشاعة ثقافية مدنية ترسخ في المجتمع احترام قيم النزوع لعمل التطوعي والعمل الجماعي مما يترتب على هذه كله تأكيد قيم المبادرات الذاتية والثقافية بناء المؤسسات وهذه القيم هي في مجاملاها قيم الديمقراطية ومن هنا فأن اشاعة الثقافة المدنية التي تقوم في المجتمع هي خطوط مهمة على طريق التطور الدمقراطي للمجتمع اذا يستحيل بناء مجتمع مدني بدون توفير صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الاطراف ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الاساسية للإنسان الحرية الاعتقاد وتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور المجتمع في اشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم وتحوّل للديمقراطية في الوقت نفسه [١]

كما أن هذه المؤسسات تقوم بعملية تجميع المصالح وبلورتها وذلك عندما تكون متعارضة ومتضاربة وبلورتها وتقديمها الى المؤسسات الحكومية التي تتولى تحويلها وانتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة وهنا تكمن اهمية هذه الوظائف لمؤسسات المجتمع المدني ففي حالة غياب هذه الوظيفة التضامنية ستكون النتيجة عجز الحكومة عن التعامل مع هذه الكم الهائل من المتطلبات المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والافراد في المجتمع مما يصيبها بارتباك يؤدي الى انتاج سياسات او اصدار القرارات قد تكون متحيزة لبعض على حساب بعض اخر بما يعكس اختلاف التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب ان تلتزم به الدولة تجاه موطنيها حتى لا يؤدي الحيازة والاستقرار ويؤثر ويثير حفيظة الجماعات والفئات التي تشعر بالإهمال او الظلم ويدفعها الى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الاخرى . [٢]

قبل العام ٢٠١١ دخلت منظمات المجتمع المدني في مواجهات مع الأجهزة الرسمية حول تعريف ما هو سياسي من النشاطات، حيث ارتأت أن موقفها تجاه قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان هي مواقف ثقافية اجتماعية وليست سياسية ومن حقها التعبير عن آرائها إزاء تلك القضايا إلا أن الحكومة اعتبرت مثل هذه النشاطات سياسية، ولا يجوز لهذه المؤسسات التدخل فيها، وهذا يحدث أحياناً أزمات بين الحكومة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً النقابات المهنية، ولما كانت نية الحكومة تجاه التنمية السياسية نية حقيقية فكان لا بد لها من إعادة النظر في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً النقابات المهنية من أجل بناء علاقات صحيحة

---

(١) حافظ، عبدالعليم جبر(٢٠٠٧) التحول الديموقراطي في العراق الواقع _ المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد، العراق .

(٢) الصاوي، مرجع سابق، ٢٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيجابية تحكمها قواعد دستورية حديثة وإن تغيير نظرة الشك والريبة، والتخوف تجاه النقابات والمؤسسات المهنية الأخرى وأن تفتح عليها وتمنحها دوراً في بناء التنمية السياسية بمفهومها الواسع، وأن تكون شريكاً فاعلاً لها في استيعاب الاصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية وفق مشروع ديمقراطي وطني شامل. [١]

إن التعديلات الدستورية من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ والانفتاح الحكومي على النقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ومشاركتها في صنع القرار أدى إلى دعمها والإخلاص في تنفيذ قراراتها وبناء الشعور بالمسؤولية العامة لديها، مما فسح المجال إلى استغلال الطاقات الكامنة في القطاعات الشعبية المختلفة .

(١) العزام، مرجع سابق، ص ٣٧٤ – ٣٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

مما سبق في تبين بأن عملية التعديلات الدستورية جاءت كركن من أركان منظومة الإصلاح السياسي ، حيث جاءت هذه التعديلات كحل لمشكلات متعددة، وذلك من خلال ما جاءت به هذه التعديلات من عمليات تطوير للمشهد السياسي في الاردن، حيث تبنت هذه التعديلات إعادة هيكلة وصياغة لبعض النصوص الدستورية التي تهدف إلى بناء المواطن الأردني والمحافظة على استقرار الأمن القومي والسياسي في الأردن وتحقيقاً لمبادئ الديمقراطية والعدالة التي تنشدها الرؤيا الملكية السامية وتطلبها كافة شرائح المجتمع الأردني .

وقد مر الدستور الأردني منذ العام ١٩٥٢ بالكثير من التعديلات الدستورية والتي تخدم عملية التنمية السياسية والتحول الديموقراطي ولكن كانت أبرز هذه التعديلات التعديل لسنة ٢٠١١ فقد جاء هذا التعديل كإنجاز هام ونقلة نوعية في ظل الربيع العربي حيث حافظت هذه التعديلات على الأمن القومي الأردني وحققت أعلى معايير الحفاظ على الديمقراطية .

ومن خلال هذه الدراسة وبعد التعمق بموضوع الدراسة أثر التعديلات الدستورية ٢٠١١-٢٠١٤ خرج الباحث بجملة من النتائج والتوصيات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً النتائج :

١. مر الدستور الأردني منذ العام ١٩٥٢ بالكثير من التعديلات الدستورية والتي تخدم عملية التنمية السياسية والتحول الديموقراطي ولكن كانت أبرز هذه التعديلات التعديل لسنة ٢٠١١ فقد جاء هذا التعديل كإنجاز هام ونقلة نوعية في ظل الربيع العربي حيث حافظت هذه التعديلات على الأمن القومي الأردني وحققت أعلى معايير الحفاظ على الديمقراطية .

٢. ساهمت التعديلات الدستورية من العام ٢٠١١ الى ٢٠١٤ التفاف أوسع عدد من المواطنين على نطاق الوطن حول برامج محددة، كما وفسحت المجال إلى تكوين تحالفات توحد البرامج بين الأحزاب والقوى الوطنية المستقلة.

٣. أتاحت التعديلات الدستورية ٢٠١١-٢٠١٤ فرصه للأحزاب بالفوز بمقاعد نيابية مع عدم تمكين أي جهة سياسية بالاستحواذ على عدد كبير من المقاعد

٤. التعديلات الدستورية من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ التي قام بها النظام السياسي الاردني جاءت بجملة التطورات التي تهدف إلى تحقيق أعلى معايير الديمقراطية والشفافية والنزاهة والعدالة السياسية، مما ساعدت على وجود حياة حزبية في الأردن .

٥. جاء نص الدستور الأردني في الفقرة (٢) من المادة (٦٧) على أن تنشأ هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية وتديرها بكافة مراحلها كما تشرف على أي انتخابات أخرى .

٦. الاردن وضع نفسه على مسار التنمية السياسية وبذات بعد عام ٢٠١١ من أجل إيجاد برلمان ديموقراطي يتصف بالشفافية والنزاهة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. أرتبط مستقبل التنمية السياسية في الأردن بالتعديلات الدستورية التي تحتاج إلى حشد كل القوى ومنظمات المجتمع المدني والبرلمان والأحزاب السياسية للمشاركة في مسيرة التنمية السياسية والاصلاحات وتحويلها إلى برامج عمل على أساس روح التعاون البناء في إرساء قواعد الحياة السياسية .

ثانياً – التوصيات :

١. الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بفعاليات دمج القطاعات الأخرى المهمة في المجتمع بالعملية السياسية من خلال الانفتاح على الشعب فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة .

٢. إجراء التعديلات الدستورية وتطويرها بشكل مستمر بحسب توجهات الشارع الأردني .

٣. أن تقوم منظمات المجتمع المدني بطرح تصوراتها لنظام انتخابي يلائم المصلحة الوطنية .

٤. دعم وتطوير الأحزاب السياسية في الاردن من قبل الحكومة ليتم الدعم البناء لهذه الأحزاب بحسب ما تقدمه من برامج .

٥. أن تقوم وزارة التنمية السياسية ببذل المزيد من الجهود العملية ودراسة الواقع المعاصر لتوجيه فئة الشباب نحو الحياة السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً الكتب العربية :

بسيوني، عبدالغني(٢٠٠٤) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، القاهرة، مصر .

حرب، أسامه الغزالي(١٩٨٧) الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

حمادي، شمران(١٩٧٥) النظم السياسية، مطبعة دار السلام، بغداد العراق.

الخطيب نعمان (٢٠٠٤) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان .

خير، هاني(٢٠٠٢) تاريخ الدستور الأردني منذ العام ١٩٢٣م، مطابع الأوقاف، عمان، الأردن.

الدعجة، هايل(٢٠٠٢) مجلس النواب الاردني بين الشعار والتطبيق، وزارة الثقافة، عمان .

السمالوطي، نبيل(١٩٨٧) بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية.

السيد، جلال، سامي مهران (١٩٨٤) البرلمان المصري، تقاليده ، رقابة التشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الطعان، عبد الرضى (١٩٩٠) البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عارف، نصر (١٩٩٤) نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

عاشور، أحمد صقر(١٩٨٦) الإدارة العامة، مدخل مقارن، دار المعرفة للطباعة والنشر.

الكسواني، سالم(١٩٨٣) مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام السياسي الأردني، مكتبة الكسواني، عمان، الأردن .

المشاقبه، أمين(٢٠١٢) النظام السياسي الأردني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

مصالحه، محمد(٢٠٠١) دراسات في البرلمانية الأردنية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان.

المنوفي، كمال (١٩٨٧) أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

ناصر، كمال (١٩٩٧) آفاق الديمقراطية وسيادة القانون، مركز الاردن الجديد ودار سندباد للنشر، عمان، الاردن .

الهاشمي، طارق علي(١٩٩٠) الأحزاب السياسية، وزارة التعليم العالي، مطابع التعليم العالي، بغداد، العراق.

وهبان، أحمد (٢٠٠٠) نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان .

يعقوب، محمد حسين (٢٠٠٢) الفصل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظامين السياسيين الأردني واللبناني، مؤسسة حماده للدراسة الجامعية والنشر، اربد، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الأبحاث والرسائل الجامعية

بغدادي، عبدالسلام ابراهيم، (١٩٩٣) الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس.

تليلان، أسامه عيسى(٢٠١٣) أثر مؤسسات المجتمع المدني على التعديلات الدستورية في إطار عملية التحول، مجلة المنارة، المجلد (١٩) العدد (٤) .

حافظ، عبدالعليم جبر(٢٠٠٧) التحول الديموقراطي في العراق الواقع _ المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد، العراق .

الحسامي، أحمد عقله (٢٠١٠) ، الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية (١٩٨٩-٢٠٠٨) رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن .

الحموري، محمد(٢٠٠٤) التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية غُيّبت وأخرى أُفرغت من مضمونها من أين نبدأ وكيف نبدأ، مجلة نقابة المحاميين الأردنيين، العدد (٤).

الحموي، محمد(٢٠٠٤) التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية غيبت وأخرى أفرغت من مضمونها، من أين بدأت وكيف نبدأ، مجلة نقابة المحامين، العدد (١، ٢، ٣) .

الحموي، محمد(٢٠٠٥) من الحقوق والحريات الدستورية تبدأ الخطوة الأولى في الإصلاح والتطوير، مجلة نقابة المحاميين الأردنيين، العدد (١٢).

الخلايله، هشام سلمان(٢٠١٢) أثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ١٩٩٩-٢٠١٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذو الحسن، الشريفة منار محمد (٢٠١٣) الإصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

الصاوي، علي (١٩٩٣) التنظيمات غير الحكومية والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٥) ، ايلول ، ١٩٩٣.

الصبيحي، أحمد شكر(٢٠٠٠)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراة، (٣٧) ، ط١، بيروت، تشرين الأول.

العلان، إلهام (٢٠١٢) ، أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن ، (٢٠٠٠-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

الفايز،. سلطان (٢٠١٤) ، مجلس النواب الأردني وأثره في عملية الاصلاح السياسي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

القطارنه، محمد(٢٠٠٦) الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية .

اللوزي، مالك (٢٠١٢) ، دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديموقراطي في المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠١١) رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن .

المناعسة، أيمن (٢٠٠٧) ، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩ -٢٠٠٥) رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصراوين، ليث كمال(٢٠١٣) أثر التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م على السلطات العامة في الأردن، بحث منشور، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م٤٠، ع١، الاردن.

نقرش، عبدالله(٢٠٠٥) إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الأردنية ، مجلد (٣٢) العدد (٣)، عمان، الأردن.

ثالثاً : الروابط الإلكترونية

بني سلامه، محمد تركي(٢٠١١) اهم التعديلات على الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢...قراءة سريعة، مقال منشور على الانترنت، صحيفة كلّ الاردن على الرابط :

http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=8819

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

الملحق (١)

الأحزاب السياسية في الأردن

١. حزب جبهة العمل الإسلامي .

٢. الحزب الشيوعي الأردني .

٣. حزب البعث العربي الاشتراكي .

٤. حزب الشعب الديمقراطي الأردني .

٥. حزب دعاء الأردني .

٦. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي .

٧. حزب البعث العربي التقدمي .

٨. الحزب الوطني الدستوري .

٩. حزب الوسط الاسلامي .

١٠. حزب الرسالة .

١١. حزب الحركة القومية الديمقراطية المباشرة .

١٢. الحزب الوطني الأردني .

١٣. حزب الجبهة الأردنية الموحدة .

١٤. حزب الحياة الأردني .

١٥. حزب الرفاه الأردني .

١٦. حزب التيار الوطني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧. حزب العدالة والتنمية .

١٨. حزب الحرية والمساواة .

١٩. حزب الاتحاد الوطني الأردني .

٢٠. حزب الشباب الوطني الاردني .

٢١. حزب العدالة والإصلاح .

٢٢. حزب جبهة العمل الوطني .

٢٣. حزب الاصلاح والتجديد الاردني .

٢٤. حزب الاصلاح .

٢٥. الحزب العربي الاردني .

٢٦. حزب التجمع الوطني الاردني .

٢٧. حزب الفرسان .

٢٨. حزب المساواة الاردني .

٢٩. حزب الشهامة الاردني .

٣٠. حزب أردن أقوى .

٣١. حزب العدالة الاجتماعية

٣٢. حزب الشورى .

٣٣. حزب البلد الأمين .

٣٤. حزب الانصار الأردني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Constitutional Amendments on the Political Development in Jordan (2011 – 2014)

Abstract

This study was to analyze the impact of the constitutional amendments on the political development in Jordan, the period from 2011 to 2014 and to highlight the contribution of the constitutional amendments in raising the level of political awareness and the development of political, through the identification of the most prominent constitutional amendments to the Jordanian constitution of 1952 to 2011, and to identify the impact of constitutional amendments aimed at Parliament, political parties and civil society organizations in Jordan, located in the period between 2011 -2014 on the political development in Jordan.

Where emerged importance of the study in terms of the importance of the constitutional amendments in the Hashemite Kingdom of Jordan in the years stretching between the years 2011 and 2014, which was an anchor of the pillars of the state and a tool to achieve political development in terms of the constitutional amendments pertaining to the Jordanian Parliament, political parties and civil society organizations, which served as the basis Ideal in the consolidation of democracy in terms of the success of these constitutional amendments that came to support and guide the political power towards the consolidation of new principles supports the march of political development in the Hashemite Kingdom of Jordan.

It came the problem of this study was to answer the main question and the following questions emanating from it:

- What the impact of the constitutional amendments on the political development in the Hashemite Kingdom of Jordan in the period between the year 2011 to the year 2014؟

-What are the most important constitutional amendments in Jordan in the period of 2011 to 2014 m؟

-What are the main constitutional amendments that serve the political development of political parties, parliament and civil society organizations in the Hashemite Kingdom of Jordan in the period between 2011 to 2014؟

-What are the main democratic transitions that have served the political development of political parties, parliament and civil society organizations in the Hashemite Kingdom of Jordan in the period between 2011 to 2014؟

-What is the reality of the constitutional amendments that have achieved the political development in the Hashemite Kingdom of Jordan in the period from 2011 to 2014؟

This study started from the premise that as: constitutional amendments in the Hashemite Kingdom of Jordan, the impact on the political development.

The study came out a set of results including:

Over the Jordanian Constitution since 1952, many of the constitutional amendments, which serve the political development process and democratic transition, but was the most prominent of these amendments the amendment for the year 2011 has this amendment came as an important achievement and a quantum leap in light of the Arab Spring where it has maintained these amendments to the Jordanian national security and achieved the highest maintain standards Democracy also contributed to the constitutional amendments of 2011 to 2014 a larger number of citizens wrap nationwide about specific programs, also gave way to the formation of alliances unite programs between the parties and independent national forces, also allowed the

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

constitutional amendments 2011-2014 chance for parties to win parliamentary seats with no enable any political entity acquired a large number of seats, and that the constitutional amendments of 2011 to 2014 by the Jordanian political system came inter developments that aim to achieve the highest of democracy, transparency and integrity and political standards of justice, which helped on the existence of partisan life in Jordan, came Text Jordanian Constitution in paragraph (2) of Article (67) to be created an independent body that oversees the electoral process and run all the stages also oversees any other elections, Jordan put himself on the political development path and the same after 2011 in order to create a democratic parliament is characterized by transparency and integrity , was associated future political development in Jordan constitutional amendments that need to mobilize all forces and civil society organizations, parliament and political parties to participate in the process of political development and reforms and turn them into work programs on the basis of the spirit of constructive cooperation in establishing the rules of political life.

The study also recommended maintaining the principle of transparency when direct Bfagliat government and the integration of other important sectors of society in the political process through openness to people with regard to the objectives of public policy and the decisions taken by the State and make constitutional amendments and developed continuously according to the orientations of the Jordanian street and to civil society organizations asking perceptions the electoral system suits the national interest and the support and development of political parties in Jordan by the government for the construction of these parties support according to what they offer programs, that the Ministry of Political Development to do more practical efforts and the study of contemporary reality to guide young people towards political life.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com